وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار-إيليزي (الجزائر)

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

شعبة: العلوم المالية والمحاسبة، تخصص: محاسبة وجباية معمقة

بعنوان

دور الحوكمة المصرفية في ادارة المخاطر المالية بالبنوك التجارية

دراسة حالة بنك البركة الجزائري –وكالات الجزائر العاصمة

من إعداد الطالبين:

نعمان يونس سيد علي

وناس نور الدين

نوقشت علنا بتاريخ 2024/06/03 أمام اللجنة المكونة من:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
الاخضر عياشي	أستاذ محاضر أ	المركز الجامعي إيليزي	رئيسا
محمد العيد صلوح	أستاذ محاضر أ	المركز الجامعي إيليزي	مشرفا
على مسعودي	أستاذ محاضر أ	المركز الجامعي إيليزي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:2024/2023

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي المقاوم الشيخ آمود بن مختار-إيليزي

(الجزائر)

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

شعبة: العلوم المالية والمحاسبة، تخصص: محاسبة وجباية معمقة

بعنوان

دور الحوكمة المصرفية في ادارة المخاطر المالية بالبنوك التجارية

دراسة حالة بنك البركة الجزائري –وكالات الجزائر العاصمة

من إعداد الطالبين:

نعمان يونس سيد علي

وناس نور الدين

نوقشت علنا بتاريخ 2024/06/03 أمام اللجنة المكونة من:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
الاخضر عياشي	أستاذ محاضر أ	المركز الجامعي إيليزي	رئيسا
محمد العيد صلوح	أستاذ محاضر أ	المركز الجامعي إيليزي	مشرفا
على مسعودي	أستاذ محاضر أ	المركز الجامعي إيليزي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:2024/2023

الاهـــــــداء

بداية أشكر الله العظيم الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل والذي أسأله أن يجعله خالصا لوجه الكريم أن يدخره في ميزان الحسنات يوم الدين من منطلق الحب والوفاء أهدي الفرحة بإتمام عملي هذا إلى الغالية مصدر الأمان، ومنبع الحب والحنان التي ألهبت عزيمتي وكانت مصدر التفاؤل والأمل ‘‘إلى أمي الغالية " وإلى أبي العزيز وصديقي المخلص الذي ساعدني كثير في هذا العمل وأستاذي ومرشدي الذي علمني معاني الحياة وإلى الأهل والأقارب وإلى جميع الأصدقاء والأحبة الذين قضيت معهم أجمل الأيام وزملائي وزميلاتي

الشـــــــــكر والتـــــقدير

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله والحمد لله الذي خلق الإنسان علمه البيان، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم، أما بعد اشكر الله عز وجل على توفيقه لي لإتمام هذا العمل.

وأتوجه بالشكر والعرفان إلى أستاذي المشرف **" د. صلوح محمد العيد" الذي** لم يبخل علينا بتوجيهاته، وعلى الجهود المخلصة التي بذلها من أجل إتمام هذا البحث.

كما أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى الأساتذة الأفاضل وبفضلهم وصلنا إلى هذه المرحلة.

كما نتقدم بالشكر إلى كل من وقف معنا من بعيد أو قريب بجهده ووقته ودعائه.

ملخص:

تهدف الدراسة الى ابراز دور الحوكمة المصرفية في ادارة المخاطر المالية، من خلال أبعادها الخمسة (ضمان وجود إطار فعال للحوكمة المصرفية، الحقوق والمعاملة المتساوية للمساهمين، مراعاة أصحاب المصالح، الإفصاح والشفافية، مسؤوليات مجلس الإدارة، الحوكمة المصرفية)، والتي يمكن من خلالها قياس مدى مساهمة كل بعد في ادارة المخاطر المالية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استبانة وتوزيعها على موظفي بنك البركة الجزائري (فروع الجزائر العاصمة) ، وتم استخدام الأساليب الاحصائية المناسبة لتحليل البيانات المجموعة بالاعتماد على برنامج الحزمة للعلوم الاجتماعية SPSS_v26.

وقد توصلت الدراسة الى أن بنك البركة يلتزم بمبادئ الحوكمة المصرفية، ويتبنى سياسة صارمة لادارة المخاطر، كما أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 لأبعاد الحوكمة المصرفية على ادارة المخاطر المالية.

الكلمات المفتاحية: أبعاد الحوكمة المصرفية، ادارة المخاطر المالية.

Abstract:

The study aimed to highlight the role of banking governance in financial risk management, through its five dimensions (ensuring the existence of an effective framework for banking governance, rights and equal treatment of shareholders, taking into account stakeholders, disclosure and transparency, responsibilities of the board of directors, and banking governance), which enable During which, the extent of the contribution of each dimension to financial risk management was measured. To achieve the objectives of the study, a questionnaire was developed and distributed to the employees of Al Baraka Bank of Algeria, and appropriate statistical methods were used to analyze the collected data, relying on the Package for Social Sciences (SPSS) program.

Keywords: banking governance, dimensions of banking governance, financial risk management

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الاهداء	II
شكر وتقدير	III
ملخص	IV
فهرس المحتويات	V
فهرس الجداول	VII
فهرس الأشكال	IX
قائمة الملاحق	X
مقدمة	أ – د
الفصل الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة	
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية الحوكمة المصرفية وادارة المخاطر المالية.	**03**
المطلب الأول: مدخل الى الحوكمة المصرفية.	03
المطلب الثاني: الإطار العام لادارة المخاطر المالية.	12
المطلب الثالث: علاقة الحوكمة المصرفية بالمخاطر المالية.	19
المبحث الثاني: الدراسات السابقة ومناقشتها.	**22**
المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية	22
المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية	29
المطلب الثالث: مناقشة الدراسات السابقة	32
خلاصة الفصل	34
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية	
تمهيد	36
المبحث الأول: الطريقة والأدوات	**37**
المطلب الأول: طبيعة الدراسة الميدانية	37
المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة	38
المطلب الثالث: أدوات جمع البيانات والمعلومات	40
المبحث الثاني: نتائج الدراسة الميدانية	**47**
المطلب الأول: أفراد عينة الدراسة	47
المطلب الثاني: عرض نتائج الدراسة وتحليلها	53
المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة	59
خلاصة الفصل	65
خاتمة	66

قائمة المراجع	68
قائمة ملاحق	72

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1.1	مميزات الدراسة الحالية بالمقارنة بالدراسات السابقة	32
2.1	يوضح عينة الدراسة	39
2.2	يبين الإحصائيات المتعلقة باستمارات الاستبيان	39
3.2	مقياس ليكارت الخماسي	41
4.2	صدق الاتساق الداخلي لعبارات لمحور الأول	42
5.2	صدق الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني	44
6.2	الارتباط بين درجة كل محور والدرجة الكلية لفقرات الاستبيان	45
7.2	يبين نتائج ألفاكرومباخ	45
8.2	نتائج اختبار كولموجروف-سمرنوف	46
9.2	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس	47
10.2	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن	48
11.2	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الدراسي	49
12.2	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المركز الوظيفي	50
12.3	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة	51
14.2	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير عدد الدورات في مجال ادارة المخاطر	52
15.2	نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول بعد ضمان وجود إطار فعال للحوكمة المصرفية	53
16.2	نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول بعد الحقوق والمعاملة المتساوية للمساهمين	54
17.2	نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول بعد مراعاة أصحاب المصالح	55
18.2	نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول بعد الإفصاح والشفافية	56
19.2	نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول بعد مسؤوليات مجلس الإدارة	57
20.2	نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول محور المخاطر المالية	58
21.2	نتائج اختبار (T-Test) للفرضية الرئيسية الأولى	59
22.2	نتائج اختبار (T-Test) للفرضية الرئيسية الثانية	60
23.2	نموذج الانحدار الخطي البسيط بين مبدأ ضمان وجود إطار فعال للحوكمة المصرفية وادارةالمخاطر المالية بالوكالات محل الدراسة.	61
24.2	نموذج الانحدار الخطي البسيط بين مبدأ الحقوق والمعاملة المتساوية للمساهمين وإدارة المخاطر المالية بالوكالات محل الدراسة.	62

25.2	نموذج الانحدار الخطي البسيط بين مبدأ مراعاة أصحاب المصالح في إدارة المخاطر المالية بالوكالات محل الدراسة.	63
26.2	نموذج الانحدار الخطي البسيط بين مبدأ الإفصاح والشفافيةوإدارة المخاطر المالية بالوكالات محل الدراسة.	64
27.2	نموذج الانحدار الخطي البسيط بين مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة وادارة المخاطر المالية بالوكالات محل الدراسة.	65

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
2.1	نموذج الدراسة	38
2.2	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس	47
3.2	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن	48
4.2	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى الدراسي	49
5.2	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المركز الوظيفي	50
6.2	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة	51
7.2	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير عدد الدورات في مجال ادارة المخاطر	52

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	قائمة المحكمين	77
02	استمارة الاستبيان	78
03	مخرجات الاستبيان	82

مقدمة

تمهيد:

شهد العالم تسارعا كبيرا في وتيرة التطور الاقتصادي، وقد رافق ذلك العديد من الأزمات الاقتصادية التي كان للمصارف فيها الدور الكبير، مما دعا إلى تبني أساليب جديدة للعمل على حل الأزمات الاقتصادية والعمل على تنمية رأس المال، والحفاظ على حقوق المساهمين بالشكل الذي يدعم عملية الائتمان.

تعتبر البنوك بصفة خاصة والقطاع المصرفي بصفة عامة، عصب الحياة الاقتصادية في أي بلد، وأن سلامة هذا القطاع تنعكس على سلامة وأداء الاقتصاد عموما باعتبار أن البنوك هي المسؤول الأول عن تمويل الأنشطة الاقتصادية وجذب رؤوس الأموال المحلية والخارجية.

ولقد أرجع الخبراء أن أهم أسباب تلك الأزمات المصرفية هي تزايد المخاطر المصرفية التي واجهتها المصارف من ناحية وعدم إدارتها بصورة جيدة من ناحية أخرى، ومما لاشك فيه أن تزايد سرعة العولمة المالية وزيادة انفتاح الأسواق المالية والمصرفية على المستوى العالمي الذي استتبعه استحداث أدوات مالية جديدة والتوسع في استخدامها،مما زاد من حجم وتنوع المخاطر المصرفية، وهو ما تطلب الابتكار المستمر لطرق إدارة المخاطر ووضع القوانين الجديدة، ونظم الإشراف للمحافظة على سلامة النظام البنكي، وهذا ما أدى إلى زيادة تركيز الاهتمام على تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك، لقياس المخاطر والسيطرة عليها للمحافظة على استقرار البنوك ومن ثم الاستقرارالاقتصادي للدولة.

ومع تعاظم الاهتمام بمفهوم الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقودالقليلة الماضية، خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين، وكذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي من تداعيات الانهيارات المالية والمصرفية لعدد من أقطاب الشركات الأمريكية العالمية خلال عام 2002 و2007، 2008 وصولا إلى ما تشهده أوروبا من أزمة خانقة هددت اتحادها الاقتصادي والمالي.

ولذلك، فإن الهدف من مبادئ الحوكمة المصرفية هو دفع المسيرين نحو تعظيم قيمة المنشأة من خلال تقليل المخاطر وتحقيق فعالية الأداء ورفع مستواه، بمعنى تحقيق الاهداف المسطرة والنتائج المتوقعة وذلك بمستوى معين من الموارد أو التكلفة الضرورية.

أولا- اشكالية الدراسة:

وبناءاً على ما سبق، يمكن بلورة الاشكالية الرئيسية للبحث على النحو التالي:

فيما يتمثل دور الحوكمة المصرفية في ادارة المخاطر المالية لبنك البركة الجزائري؟

وتنبثق من الإشكالية المطروحة، عدة تساؤلات فرعية، كما يلي:

1) هل تلتزم الوكالات المصرفية لبنك البركة محل الدراسة بتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية؟
2) هل تعتمد الوكالات المصرفية لبنك البركة محل الدراسة بتطبيق سياسة واضحة لإدارة المخاطر المالية؟
3) هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 لأبعاد الحوكمة المصرفية على إدارة المخاطر المالية؟

ثانيا-فرضيات الدراسة:

للاجابة على الاشكالية الرئيسية للدراسة والأسئلة الفرعية لها، تم صياغة الفرضيات الأتية:

1. تلتزم الوكالات المصرفية لبنك البركة محل الدراسة بتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية.
2. تعتمد الوكالات المصرفية لبنك البركة محل الدراسة بتطبيق سياسة واضحة لإدارة المخاطر المالية.
3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 لأبعاد الحوكمة المصرفية على إدارة المخاطر المالية.

ثالثا-أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تسلط الضوء على موضوع في غاية الأهمية في كلا جانبيه فمن جهة نجد موضوع الحوكمة المصرفية الذي احتل الصدارة في العديد من الأبحاث الدراسات والملتقيات خاصة بعد سلسلة الأزمات المالية والمصرفية التي طالت اقتصاديات العالم في السنوات الأخيرة، ومن جهة أخرى نجد عملية ادارة المخاطر المالية والتي تعتبر صمام الأمان الذي يحمي البنوك من المخاطر.

رابعا-أهداف الدراسة:

اضافة الى الاجابة على الاشكالية الرئيسية للدراسة واختبار صحة الفرضيات، تسعى هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

1- معرفة مدى تطبيق البنوك الجزائرية بصفة عامة وبنك البركة بصفة خاصة مدى تطبيق أبعاد الحوكمة المصرفية.
2- معرفة واقع وظيفة ادارة المخاطر في بنك البركة ومدي التزام اهتمام البنك بها.
3- معرفة أثر تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية على ادارة المخاطر في بنك البركة.
4- الخروج باقتراحات من شأنها تعزز تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية في بنك البركة من أجل تحسين من عملية ادارة المخاطر.

خامسا-مبررات اختيار الموضوع:

هناك العديد من المبررات التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع، منها ما هو ذاتي، ومنها ما هو موضوعي، ونلخص هذه المبررات فيما يلي:

1. الميولات الشخصية لمواضيع الحوكمة المصرفية وادارة المخاطر المالية.
2. حداثة الموضوع بالنظر الى الدراسات التي تناولته والكيفية التي عولج بها وهذا في حدود ما اطلعنا عليه.
3. محاولة توسيع المعرفي للموضوع.

سادسا-منهجية البحث والأدوات المستخدمة:

نتيجة لطبيعة الأهداف التي تسعى هذه الدراسة الوصول إليها، وبناء على الإشكالية المطروحة، ارتأينا الاعتماد على المنهجين التاليين:

1) **المنهج الوصفي:** في تكوين الخلفية النظرية للموضوع، من خلال استخدام الأسلوب الوصفي لمناسبته لعرض الظاهرة كما يصورها الواقع، استنادا إلى مسح مكتب متنوع باللغتين العربية والأجنبية، تضمن الكتب، الأطروحات والرسائل الجامعية، المجلات الدورية، الملتقيات العلمية.
2) **منهج دراسة حالة:** فقد تم اعتماده في تكوين منهجية الدراسة التطبيقية من التصميم إلى التنفيذ ثم التحليل من خلال:

- المقابلات الشخصية مع أفراد عينة الدراسة
- الاعتماد على الاستبيان لدراسة الحالة من خلال استطلاع أراء المبحوثين.
- استخدام أساليب وأدوات إحصائية لتحليل ومعالجة البيانات للإجابات على تساؤلات الدراسة.

سابعا-حدود الدراسة:

تتحدد نتائج هذه الدراسة، بما يأتي:

1. **الحدود الموضوعية:** اقتصرت الدراسة على البحث في دور الحوكمة المصرفية في ادارة المخاطر المالية.
2. **الحدود المكانية:** أجريت الدراسة على مستوى وكالات و مديرية بنك البركة الجزائري (الجزائرالعاصمة).
3. **الحدود البشرية:** طبقت الدراسة على عينة من موظفي بنك البركة الجزائري.

4. **الحدودة الزمنية:** تنحصر نتائج الدراسة في واقع المرحلة التي جرى فيها البحث الميداني، أي طيلة شهر ماي 2024.

ثامنا-صعوبات الدراسة:

1. نقص الدراسات السابقة حول موضوع دراستنا.
2. صعوبة الوصول الى عينة الدراسة.

تاسعا-هيكل الدراسة:

من أجل الإلمام بجميع عناصر الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى الفصول التالية:

- **الفصل الأول:** والذي كان تحت عنوان الإطار النظري والدراسات السابقة وقد خصص هذا الفصل للإلمام بالإطار النظري لمتغيرات الدراسة حيث تم التطرق فيه من خلال مبحثين، حيث شمل المبحث الأول ماهية الحوكمة المصرفية وادارة المخاطر المالية، أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه الدراسات السابقة ومناقشتها.
- **الفصل الثاني:** تحت عنوان الدراسة التطبيقية وارتأينا فيه إلى عرض استبيان يقدم لعينة من موظفي بنك البركة وتم تحليل نتائج الاستبيان باستخدام برنامج spss_v26، وشملت هذه الدراسة على مبحثين، المبحث الأول قمنا فيه بتقديم الطريقة والأدوات والمبحث الثاني كان حول نتائج الدراسة الميدانية.

الفصل الأول

الإطار النظري والدراسات السابقة

تمهيد:

يعتبر قطاع المصارف من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها تأثيرا في المتغيرات الاقتصادية الدولية والمحلية، خاصة في ظل العولمة ما أسفرت عنه من تحرير للأسواق، وحرية في تنقل رؤوس الأموال، وإزالة القيود أمامالمصارف من أجل العمل والاستثمار في بعض القطاعات الأخرى، كل هذا دفع بالمصارف إلى تحمل مخاطر إضافية من أجل الحصول على أكبر قدر من العوائد.

حيث تعتبر المخاطر ظاهرة لصيقة بالعمل المصرفي، وقد لوحظ تعاظمها في الآونة الاخيرة نظرا للأزمات المالية المتتالية التي عرفتها اقتصاديات العالم، وخاصة في ظل التطورات الهائلة التي يشهدها القطاع المصرفي. مما تطلب من تلك المصارف تبني قواعد متكاملة لإدارة المخاطر والسيطرة عليها وحصرها بوضع مجموعة من الضوابط الفعالة لحمايتها من المخاطر الحالية والمستقبلية.

هذا ما ستدعي استدعى ضرورة تبني مبادئ للحوكمة الرشيدة على مستواها من أجل الحفاظ عليها وضمان استقرارها، وتعبر الحوكمة المصرفية على الأساليب التي تدير بها البنوك أعمالها من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا له بطريقة شفافة تسمح لها بمراقبة أدائها وتحقيق أهدافها.

وسوف نتطرق إلى هذا الفصل من خلال المبحثين التاليين:

- **المبحث الأول: ماهية الحوكمة المصرفية وإدارة المخاطر المالية**
- **المبحث الثاني: الدراسات السابقة ومناقشتها.**

المبحث الأول: ماهية الحوكمة المصرفية وإدارة المخاطر المالية

يعتبر قطاع البنوك من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها تأثيرا في المتغيرات الاقتصادية الدولية والمحلية، خاصة في ظل العولمة ما أسفرت عنه من تحرير للأسواق، وحرية في تنقل رؤوس الأموال، وإزالة القيود أم البنوك من أجل العمل والاستثمار في بعض القطاعات الأخرى، كل هذا دفع بالبنوك إلى تحمل مخاطر إضافية من أجل الحصول على أكبر قدر من العوائد، فكان لزما الاتجاه نحو الالتزام بمبادئ الحوكمة لتفعيل وترشيد عمل إدارة المخاطر المالية في البنوك.

المطلب الأول: مدخل إلى الحوكمة المصرفية

إن ما يشهده العالم في الوقت الحاضر من تحولات خصوصا بعد ظهور النظام العالمي الجديد والعولمة، أدى الى أزمات مالية واقتصادية متتالية، مما أدى إلى القيام العديد من الهيئات واللجان المالية والمصرفية باستحداث أفكار جديدة حول الحوكمة السليمة للمصارف.

أولا. مفهوم، أهداف وأهمية الحوكمة المصرفية

1. أهداف وأهمية الحوكمة المصرفية

تعتبر الحوكمة أحد أكثر العناصر أهمية للوصول لنظام مصرفي آمن وفعال، فعلى الرغممن أن الدراسات لم تثبت وجود علاقة واضحة بين جودة الحوكمة ومؤشرات أداء المصارف (مثل الربحية) إلا أنه من الثابت وجود علاقة عكسية واضحة بين جودة الحوكمة وحالات تعثر المصارف.

1.1 مفهوم الحوكمة المصرفية:

تترجم كلمة الحوكمة لمصطلح (Corporate Governance) وقد اقترح استخدام المصطلح من قبل الأمين العام لمجمع اللغة العربية وأصبح المصطلح المتداول في هذا المجال، أما الترجمة العلمية التي تم الاتفاق عليها لهذا المصطلح فهي أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة[1].

وحول مفهوم الحوكمة المصرفية هناك العديد من التعاريف والمفاهيم التي ذكرت في هذا المجال، حيث ينظر إليه من عدة وجهات نظر مختلفة منها": النظام الذي من خلاله يتم إدارة ومراقبة أعمال المصرف"[2].

فقد عرف الحوكمة المصرفية بأنها: "نظام متكامل للرقابة يتضمن مجموعة من الإجراءات القانونية والإدارية والمحاسبية وغيرها، والذي يرمى إلي اتساع نظام المساءلة وتحقيق المساواة عند تحديد حقوق أصحاب المصالح

---

[1]- يوسف محمد سحن، **محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر**، بنك الاستثمار القومي، القاهرة، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2007، ص: 01.

[2]- جوناثان تشاركهام، **إرشادات لأعضاء مجالس إدارة البنوك**، ترجمة مركز المشروعات الدولية الخاصة، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات، 2005، ص: 09.

في الوحدة الاقتصادية، وتحسين أدائها وتعظيم القيمة السوقية لأسهمها وتحقيق الإفصاح والشفافية عن المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية التي تحقق منفعة مستخدميها" [1].

فقد عرفها بأنها" النظام الذي من خلاله يتم توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسئولية والنزاهة والشفافية"، وعرفها أيضا بأنها " مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة المصرف من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب المصالح من ناحية أخرى"[2].

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عرفت الحوكمة بأنها نظام يتم بواسطته توجيه منظمات الأعمال والرقابة عليها حيث تقوم بتحديد توزيع الحقول والمسؤوليات بين مختلف المشاركين في المصارف، مثل مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، كما أنها تبين القواعد والإجراءات لاتخاذ القرارات بخصوص شئون المصرف، وهي أيضا توفر الهيكل الذي يمكن من خلاله وضع أهداف المصرف ووسائل بلوغ تلك الأهداف، ورقابة الأداء[3] .

لقد عرفت لجنة بازل للرقابة المصرفية حوكمة البنوك على أنها الطريقة التي تدار بها أعمال وشؤون البنك من قبل مجلس إدارته والإدارة العليا، بما في ذلك كيفية قيامه بما يلي[4]:

- وضع إستراتيجية البنك وأهدافه.
- تحديد احتمال تعرض البنك للخطر.
- إنجاز عمليات البنك اليومية.
- حماية مصالح المودعين و تلبية التزامات المساهمين مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح أصحاب المصلحة الآخرين.
- ملاءمة أنشطة البنك مع التوقعات التي سيعمل بطريقة آمنة وسليمة لإنجازها، والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها.

تشمل الحوكمة المصرفية الطريقة التي تدار شؤون البنك، من خلال الدور المنوط بمجلس الإدارة والإدارة العليا، بما يؤثر في تحديد أهدافه، مراعاة حقوق المستفيدين وحماية حقوق المودعين، وبازدياد التعقيد في نشاط الجهاز

---

[1]- خليل عطا الله وراد، **الدور المتوقع للمدقق الداخلي عند تقديم خدمات التأكيد في البنوك التجارية الأردنية في ظل الحاكمية المؤسسية**، بحث مقدم الى المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، 2005، ص: 05.

[2]- حماد طارق عبد العال،**إدارة المخاطر: أفراد-إدارات-شركات-بنوك**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2007. ص: 04.

[3]- محسن أحمد الخضيري، **حوكمة الشركات**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2005، ص: 31.

[4] -Basel Committee on Banking Supervision Principles for Enhancing Corporate Governance، bank for international settlement، Switzerland، October 2010, P : 05.

المصرفي، أصبحت عملية مراقبة إدارة المخاطر من قبل السلطة الرقابية غير كافية، لذا أصبحت سلامة الجهاز المصرفي تتطلب المشاركة المباشرة للمساهمين وممثليهم في مجلس إدارة البنك[1].

2.1 أهداف الحوكمة المصرفية

يعتبر التقيد والالتزام بمعايير الحوكمة الجيدة من المتطلبات الأساسية لتحقيق الأهداف التالية[2] :

- الحفاظ على الجهاز المصرفي ونموه وتطوره.
- تعزيز ثقة الجمهور في النظام المصرفي والمحافظة عليها.
- حماية حقوق المودعين والمساهمين.
- تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه وبالتالي تنمية المدخرات والأرباح.
- إنشاء أنظمة فعالة لإدارة مخاطر العمل المصرفي.
- الحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي بشكل عام.
- متطلب سابق لتطبيق المعايير والاتفاقات الدولية.

3.1 أهمية الحوكمة المصرفية

تعتبر الصناعة المصرفية عصب الحياة الاقتصادية لما لها من دور وتأثير فعال في تنمية وإدارة العملية الاقتصادية على المستوى العالمي والمحلي وفي مختلف الميادين التنموية والاستثمارية ومما لاشك فيه أن الحوكمة المصرفية أصبحت تلعب دورا أساسيا في تسيير وترشيد القطاع المصرفي وعليه يمكن تلخيص أهمية الحوكمة الجيدة في المصارف على النحو التالي[3]:

- تعتبر الحوكمة نظام يتم بموجبه توجيه ورقابة العمليات التشغيلية للمصارف.
- تمثل الحوكمة الجيدة عنصرا رئيسيا في تحسين الكفاءة الاقتصادية.
- يؤدي تطبيق مبادئ الحوكمة إلى تحسين إدارة المصارف وتجنب التعثر والإفلاس، حيث أنه يضمن تطوير الأداء ويساهم في اتخاذ القرارات على أسس سليمة.

---

[1]- المعهد المصرفي المصري، **نظام الحوكمة في البنوك: مفاهيم مالية**، العدد 06، القاهرة، مصر، ص: 03.

[2]- سلطة النقد الفلسطينية، **دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين**، الطبعة الأولى، غزة، 2009، ص: 09.

[3]- عادل فطوش أمال ولد قادة،**آلية تطبيق الحوكمة داخل الجهاز المصرفي، المؤتمر الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات**، يوم 19-920 نوفمبر 2013، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر ص: 458.

- يؤدي تبني معايير الحوكمة في المصارف إلى ربط المكافآت ونظام الحوافز بالأداء مما يساعد على تحسين كفاءة أداء المصرف بشكل عام.
- يساعد تبني معايير الإفصاح والشفافية في التعامل مع المستثمرين والمقرضين في إطار التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة على منع حدوث الأزمات المصرفية.
- تشكيل مجلس إدارة قوي يمكن من اختيار مديرين قادرين على القيام بمهام المصرف بكفاءة.
- إن لتطبيق مبادئ الحوكمة أهمية كبيرة حيث أصبحت درجة إلتزام البنوك بتطبيقها أحد المعايير التي يضعها المتعاملون والمستثمرون في اعتبارهم لإتخاذ قرارات التوظيف أو الإستثمار، ومن ثم فإن البنوك التي تقدم على تطبيق مبادئ الحوكمة فإنها تتمتع بميزة تنافسية لجذب رؤوس الأموال من البنوك التي لا تطبقها وتزداد قدرتها على المنافسة في المدى الطويل بما تتمتع به من شفافية فبمعاملاتها وفي إجراء المحاسبة والمراجعة المالية بما يدعم الثقة من جانب المستثمرين سواء المحليين أو الدوليين.

ثانيا. محددات الحوكمة البنكية:

يتوقف التطبيق الجيد لحوكمة المؤسسات المصرفية على جودة مجموعتين من المحددات، هما[1]:

1. **المحددات الداخلية:** تتمثل في القواعد والأسس التي تحدد طريقة اتخاذ القرار وتوزيع السلطات بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين بما يؤدي إلى تخفيض التعارض بين مصالح هذه الأطراف وتشمل المحددات الداخلية:

1.1 **حملة الأسهم:** يلعب حملة الأسهم دورا هاما في مراقبة أداء الشركات بصفة عامة، حيث أنه في إمكانهم التأثير على تحديد توجهات المصرف.

2.1 **مجلس الإدارة**: وضع الاستراتيجيات وتوجيه الإدارة العليا ووضع سياسات التشغيل وتحمل المسؤولية والتأكد من سلامة موقف البنك.

3.1 **الإدارة التنفيذية:** لا بد أن يكون لهم الكفاءة والنزاهة المطلوبتين لإدارة المصرف كما أنه عليهم أن يتعاملوا وفقا الأخلاقيات المهنة.

4.1 **المراجعين الداخليين:** أصبح للمراجعين دورا هاما في تقييم عملية إدارة المخاطر.

2. **المحددات الخارجية:** وتشمل جميع عناصر البيئة الخارجية المؤثرة على المصرف، وتضم:

[1]-عيسى نبوية، أوبختي نصيرة، بوجنان التوفيق، **دور الحوكمة في الرفع من أداء المؤسسة المصرفية- دراسة حالة القرض الشعبي بولاية تلمسان**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 04، العدد 02، جامعة الوادي، الجزائر، 2019، ص ص: 41-42.

1.2 **الإطار القانوني والتنظيمي والرقابي:** يعتبر وجود إطار تنظيمي وقانوني متطور لنظام المصرف أمرا هاما وحيويا، هذا بالإضافة إلى الدور الرقابي للبنك المركزي.

2.2**دور العامة:** إن مفهوم العامة يمكن أن يكون له تأثيرا أكبر في إحكام الرقابة وفرض انضباط السوق على أداء المصرف، إذا ما اتسع ليشمل كل ما يأتي.

3.2**المودعين:** يتمثل دور المودعين في الرقابة على أداء الجهاز المصرفي في قدرتهم على سحب مدخراتهم إذا ما لاحظوا إقبال المصرف على تحمل قدر مبالغ فيه من المخاطر.

1.3 **شبكة الأمان وصندوق تأمين الودائع:** يعتبر التأمين على الودائع أحد أهم أشكال شبكة الأمان) نظام التأمين الضمني -نظام التأمين الصريح.

1.4 **وسائل الإعلام:** يمكن لوسائل الإعلام أن تمارس الضغط على المصارف لنشر المعلومات ورفع كفاءة رأس المال البشري ومراعاة مصالح الفاعلين الآخرين في السوق، بالإضافة إلى تأثيرهم على الرأي العام.

1.5 **شركات التصنيف والتقييم:** الائتماني تساعد مؤسسات التقييم على دعم الالتزام في السوق، حيث تقوم فكرة التقييم على التأكد من توافر المعلومات لصغار المستثمرين ومن تم فان توافر هذه الخدمة من شأنه أن يساهم في زيادة درجة الشفافية ودعم الحماية التي يجب توافرها للمتعاملين في السوق.

ثالثا. أطراف الحوكمة المصرفية

يتطلب التطبيق الفعال لنظام الحوكمة المصرفية وجود تنظيم إداري ومهني متكامل، يقوم على أطراف تشكل اللبنة الأساسية في عمليات الرقابة وإدارة المخاطر لتجسيد متطلبات الحوكمة المصرفية بما يحقق قيمة مضافة للشركة، حيث أن أطراف الحوكمة تتمثل في:[1]

1. **مجلس الإدارة:** وهو السلطة الشرعية العليا في الشركة، يتم انتخاب أعضائه من طرف المساهمين، للوفاء بشكل دوري للإشراف على إدارة الشركة وتمثيل مصالح المساهمين، ولديه السلطة الكاملة لاتخاذ القرارات الخاصة بالشركة، ويضم كبار مديري الإدارة العليا، ومن يعطي القانون الحق في انضمامهم للمجلس وبعض الأعضاء الخارجيين، ويمثل مجلس الإدارة الصلة بين الأشخاص الذين يقدمون رأس المال(المساهمون) والأشخاص الذين يستخدمون هذا المال لخلق قيمة

حسب الجمعية الوطنية لمدراء الشركات فان الغرض من مجلس الدارة هو الإشراف على سير أعمال الشركة وتوجيه شؤونها، وليسا الادارة أعمالها، حيث اختصرت الجمعية الوطنية لمدراء الشركات دور المجلس في مصطلح

[11] سايح نوال، **مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر وانعكاسه على تجسيد متطلبات حوكمة الشركات في الجزائر**، –دراسة إستقصائية لمجموعة من الشركات"، أطروحة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص: مالية محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس–سطيف–1، الجزائر، 2016/2015، ، ص ص: 114–116.

(NIFO)بمعنى (الأنف في الخارج واليد في الداخل) ومعناها أن الإدارة تشرف على التنظيم ولكن لا تتدخل في الشؤون اليومية. وفي نفس الورقة تناول معهد المراجع ين الداخليين المهام التي يضطلع بها مجلس الإدارة في الآتي:

- الموافقة على الاستراتيجيات الرئيسية للشركة؛
- مراقبة الرؤساء التنفيذيين وعمليات الشركة؛
- الاشراف على تطوير الشركة وتنفيذ استراتيجياتها؛
- مراقبة المخاطر ونظم الرقابة الداخلية بالشركة؛
- مراقبة الأنشطة واتخاذ الإجراءات لضمان تحقيق العدالة في المعاملة بين مجموع المساهمين وغيرها من أصحاب المصالح.

2. **الإدارة العليا: حيث** تحت مسمى مجلس الإدارة في الخريطة التنظيمية يقع المدير التنفيذي، وهناك مجموعة من المديرين يطلق عليهم مستوى الإدارة العليا، ويقع هذا المستوى في قمة الهرم التنظيمي للشركات عادة، ويشغله مديرو الإدارة العليا بمسمياتهم المختلفة :المدير العام، المدير التنفيذي، ونائب المدير العام، وكبار الإداريين. من مهامها:

- رسم السياسات والاستراتيجيات وتحديد الأهداف الشاملة للشركة؛
- توجيه عملية التفاعل بين الشركة والبيئة المحيطة بها؛
- رسم الخطط الاستراتيجية المستقبلية الكفيلة بتحقيق الأهداف المراد تحقيقها؛
- وضع الهيكل التنظيمي للشركة؛
- توزيع المراكز الوظيفية داخل الشركة؛
- تحديد المستويات الدارية.

3. **لجان المراجعة:** تتمثل مهامها فيما يلي:

- التأكد من أن القوائم المالية مفهومة، شفافة، وموثوق بها؛
- ضمان أن عملية إدارة المخاطر شاملة ومستمرة، وليست جزئية أو دورية؛
- المساعدة على تحقيق شركة تتميز بضوابط داخلية فعالة؛
- مراجعة سياسات الشركات المتعلقة بالامتثال للقوانين واللوائح، والأخلاق، وتضارب المصالح، والتحقيق
- في سوء السلوك والاحتيال؛
- مراجعة القضايا والدعاوي المرتبطة بحوكمة الشركات الحالية أو التي قد تظهر أو الاجراءات التنظيمية للشركة طرفا فيها؛
- التواصل باستمرار مع الادارة العليا فيما يتعلق بوضع الشركة، و التطورات، وكذلك الصعوبات؛

- ضمان تواصل المراجع ين الداخليين مع لجنة المراجعة، وتشجيع الاتصالات خارج اجتماعات اللجنة المقررة؛
- مراجعة خطط المراجعة، والتقارير الداخلية، والنتائج الهامة؛
- تشجيع البلاغ المباشر في العلاقة مع المراجع الخارجي.

4. **المساهمين:** وهم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم، وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم، وأيضا تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل، وهم من لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.[1]
5. **أصحاب المصالح:** وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل المؤسسة مثل الدائنين والموردين والعملاء والعمال والموظفين، ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، فالدائنون على سبيل المثال يهتمون بمقدرة المؤسسة على السداد، في حين يهتم العمال والموظفين على مقدرة المؤسسة على الاستمرار.[2]
6. **المراجع الخارجي:** على مراجع الحسابات أن يشكل رأيا فنيا ومحايدا حول حقيقة القوائم المالية التي تم إعدادها، لجميع النواحي الجوهرية، وفقا للمعايير المتعارف عليها، وتشمل مسؤولية المراجع الخارجي:[3]

- تحديد وتقييم المخاطر الهامة، سواء ناتجة عن خطأ أو بقصد.
- تحديد وتنفيذ إجراءات الاستجابة للمخاطر التي تم تحديدها.
- جمع عناصر المراجعة الكافية والمناسبة والكفيلة بالخروج برأي فني ومحايد.
- فهم نظام الرقابة الداخلية المرتبط بمهمة المراجعة لتحديد إجراءات المراجعة المناسبة، دون أن يتجاوز دوره إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للشرك.

7. **المراجع الداخلي**:

الأهمية الكبيرة التي أولتها معايير المراجعة الداخلية الدولية لموضوع الرقابة الداخلية، حيث وضعت القواعد اللازمة من أجل تأكيد فعاليتها وكفاءتها، حيث جاء في المعيار الدولي رقم 3135 تفصيلا وافيا للإجراءات التي لابد أن يتبعها المراجع الداخلي لتحقيق هذا الهدف.[4]

---

[1]-هيدوب ريمة ليلى، محمد زرقون، **دور الأطراف الداخلية لحوكمة الشركات في تحقيق متطلبات الإفصاح المحاسبي وتفعيل السوق المالية الجزائرية**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 12، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، 2017، ص 117.

[2]- أفروخ رانيا، **دور حوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسات-دراسة حالة شركة ألبانس للتأمينات-**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمدخيضر –بسكرة، 2015، ص 23.

[3]سايح نوال، **مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر وانعكاسه على تجسيد متطلبات حوكمة الشركات في الجزائر**، مرجع سابق ، ص 117.

[4] نفس المرجع السابق والصفحة.

رابعا. مبادئ الحوكمة المصرفية.

دفعت الانهيارات المالية التي حدثت في دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا؛ والتي مست العديد . من الشركات العالمية والبنوك بخسائر فادحة؛ لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى إصدار تقرير عن تعزيز الحوكمة المؤسسية في البنوك عام 1999، ليتم تعديلها وإصدار نسخة محدثة في فيفري 2006 قصد تعزيز سلامة النظام المصرفي وتحقيق الكفاءة به، وإضفاء المزيد من الشفافية والانضباطية في السوق المصرفية. لكن كشفت الأزمة المالية التي بدأت في منتصف عام 2007 عن العديد من الهفوات في مبادئ الحوكمة المصرفية الصادرة سابقا، مما جعل لجنة بازل تعيد النظر فيها، وذلك من خلال إصدار نسخة محدثة عام 2010، ليتم تعديها بعد ذلك عام 2015 بغرض تشجيع وتعزيز ممارسات الحوكمة في المؤسسات المصرفية. حيث قسمت هذه المبادئ إلى 13 مبدأ كما يلي[1]:

1. **مبدأ المسؤولية الكاملة لمجلس الإدارة:** يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن البنك، بما في ذلك الموافقة والإشراف على تنفيذ الإدارة للأهداف الاستراتيجية للبنك وإطار الحوكمة وثقافة الشركة.
2. **مبدأ مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة وتكوينهم:** يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين، بشكل فردي وجماعي، لشغل وظائفهم. وأن يتوفر لديهم الفهم الواضح لدورهم فيما يتعلق بالحوكمة وأن يكونوا قادرين على ممارسة حكم سليم وموضوعي في إدارة البنك.
3. **مبدأ هيكل وممارسات مجلس الإدارة:** يجب أن يحدد مجلس الإدارة هياكل وممارسات الحوكمة المناسبة لعمله، وأن يضع ما يلزم من وسائل لضمان متابعتها ومراجعتها بشكل دوري لتحقيق الفعالية المستمرة.
4. **مبدأ الإدارة العليا:** يتوجب على الإدارة العليا وبإشراف ومراقبة مجلس الإدارة؛ تنفيذ وإدارة أنشطة البنك بطريقة تتفق مع استراتيجية الأعمال، وشهية المخاطر والمكافآت وغيرها من السياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.
5. **مبدأ حوكمة هياكل المجموعة :** يتحمل مجلس إدارة الشركة الأم المسؤولية الكاملة على أنشطة المجموعة التابعة له، مع ضمان إنشاء وتشغيل إطار عمل واضح للحوكمة مناسب لهيكل المجموعة وأعمالها ومخاطرها. كما يجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا معرفة وفهم الهيكل التنظيمي المجموعة البنك والمخاطر التي يمثلها.
6. **مبدأ وظيفة إدارة المخاطر:** يجب أن تتوفر لدى البنك وظيفة إدارة مخاطر مستقلة وفعالة، تحت إشراف مسؤول إدارة المخاطر، كما يجب أن تتوفر لديها صلاحيات وموارد كافية وإمكانية التواصل مع مجلس الإدارة.

[1]- Basel Committee on Banking Supervision, **Guidelines Corporate Governance Principles for Banks**, 2015, PP : 08-38.

7. **مبدأ تحديد المخاطر ورصدها ومراقبتها:** يجب تحديد المخاطر ومراقبتها والسيطرة عليها؛ على نطاق البنك ككل وعلى المستوى الفردي للكيانات التابعة لها. كما يجب أن يواكب تطور إدارة المخاطر والبنية التحتية للرقابة الداخلية التغييرات التي تطرأ على بيانات مخاطر البنك والمخاطر المحيطة وممارسات القطاع المصرفي.
8. **مبدأ التواصل بشأن المخاطر:** تتطلب الإدارة فعالة للمخاطر وجود تواصل قوي داخل البنك حول المخاطر، سواء من خلال الاتصال المباشر أو من خلال تقديم التقارير إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا.
9. **مبدأ الامتثال :** مجلس إدارة البنك مسؤول عن الإشراف على إدارة مخاطر الامتثال في البنك. كما يتعين على مجلس الإدارة إنشاء وظيفة مراقبة الامتثال واعتماد سياسات وإجراءات لتحديد وتقييم ومراقبة وإعداد التقارير وتقديم المشورة بشأن مخاطر الامتثال.
10. **مبدأ التدقيق الداخلي:** ينبغي أن توفر وظيفة التدقيق الداخلي ضمانا مستقلا لمجلس الإدارة وأن تدعم المجلس والإدارة العليا في تعزيز عملية الحوكمة الفعالة والسلامة الدائمة للبنك.
11. **مبدأ المكافآت:** يجب أن يساهم هيكل المكافآت في البنك في إرساء حوكمة جيدة وإدارة محكمة لمخاطر البنك.
12. **مبدأ الإفصاح والشفافية:** يجب أن تكون حوكمة البنك شفافة بما يكفي للمساهمين والمودعين وأصحاب المصلحة الآخرين وكافة الأطراف المتدخلة في السوق.
13. **مبدأ دور السلطات الإشرافية:** يجب على السلطات الإشرافية تقديم التوجيه والإشراف على حوكمة الشركات في البنوك، من خلال التقييمات الشاملة والتفاعل المنتظم مع المجالس والإدارة العليا، وينبغي أن يتطلب الأمر تحسينا وإجراءات تصحيحية عند الضرورة، كما يجب عليهم تبادل المعلومات حول الحوكمة مع المراقبين الآخرين.

المطلب الثاني: الإطار العام لإدارة المخاطر المالية

إن ظهور عملية إدارة المخاطر المصرفية يعود إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية ومنذ ذلك الحين اكتسبت أهمية متزايدة لدى المصارف، وأصبحت تمثل اليوم علما من أهم العلوم في مجال إدارة المشروعات يقوم على تحديد، تقييم وقياس المخاطر المالية بغرض مراقبتها والتحكم فيها.

أولا. تعريف، أهداف، وظائف إدارة المخاطر المالية

1. تعريف المخاطر المالية

هناك العديد من التعريفات الخاصة بمصطلح المخاطر المصرفية من أهمها ما يلي:

تعرف المخاطرالمالية المصرفية على أنها: "هي التقلبات في القيمة السوقية للمصرف"[1].

كما تعرف المخاطر المصرفية على أنها هي "احتمالية مستقبلية قد تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها بما قد يؤثر على تحقيق أهداف المصرف وعلى تنفيذها بنجاح، وقد تؤدي في حال عدم التمكن من السيطرة عليها وعلى آثارها إلى القضاء على المصرف وإفلاسه"[2].

وقد عرفت لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية المخاطر على أنها " احتمالية حصول الخسارة لوجود قيود تحد من قدرة المصرف على تحقيق أهدافه، إذ أن مثل هذه القيود تؤدي إلى إضعاف قدرة المصرف على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته من جهة وتحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي من جهة أخرى"[3].

كما عرفت المخاطر المصرفية على أنها هي تلك العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر، وتحديدها، وقياسها، ومراقبتها، والرقابة عليها، وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة، والإطار الموافق عليه من قبل مجلس إدارة المصرف للمخاطر".

ومن خلال التعاريف السابقة، يمكن القول أن المخاطر المصرفية هي عبارة عن تقلبات في القيمة السوقية للمصرف ينتج عنها فشل في تحقيق العوائد المرغوب فيها، كما يمكن القول بأنها احتمال حصول أحداث غير مربحة نتيجة : عدم التأكد التدفقات النقدية المستقبلية.

2. أهداف إدارة المخاطر المالية.

يطرح معظم الباحثين الأهداف الحقيقية التي تسعى إليها إدارة المخاطر المالية وهي كالتالي[4]:

- وجود البنك كمؤسسة قائمة وعاملة في الاقتصاد لضمان الاستمرارية.
- ضمان كفاية الموارد عند حدوث الخسارة، وتخفيف تأثيرات الخطر لتفادي الوصول إلى الإفلاس.
- استقرار التدفقات النقدية، يعطي ميزة للبنك عن منافيسها، إذ يجنبها مفاجآت تقلب العوائد، ويقلل من احتمال إخفاقها.

---

[1]- نبيل حشاد، **دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية**، دون دار النشر، بيروت، لبنان، 2005، ص: 22.

[2]- نوال بن عمارة، **إدارة المخاطرة في مصارف المشاركة**، ورقة علمية قدمت ضمن الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، يومي 20-21 أكتوبر، 2009، ص: 02.

[3]- نبراس محمد عباس العامري، **استعمال نموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر في إدارة المخاطر المصرفية- دراسة في عينة من المصارف العراقية الخاصة**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العدد 21، العراق، 2012، ص: 174.

[4]- براني أبو شهد عبد الناصر، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص: 211.

- استقرار التدفقات النقدية بسبب سياسة التحوط وإدارة المخاطر يزيد من درجة الثقة للبنك، ويؤدي بها إلى تحسين التصنيف الائتماني.
- حماية المتعاملين أو الزبائن، فالدائنون سوف يزيد اطمئنانهم بإمكانية سداد ديونهم، والعملاء يستفيدون من استقرار أسعار منتجاتهم.

ومنه، إن الهدف من إدارة المخاطر المالية هو إدارة كافة المخاطر المتعلقة بالبنك ومعالجته في الوقت المناسب وبأقل الأضرار، ويعد أيضا أحد ركائز الرقابة الداخلية المعتمدة لضمان الاستقرار والسير الحسن، والمساعدة فياتخاذ القرار المناسب والملائم.

3. وظائف إدارة المخاطر المالية.

تتمثل وظائف إدارة المخاطر في البنوك التجارية فيما يلي[1]:

- تزود إدارة المخاطر البنوك بنظرة أفضل للمستقبل، لهذا تنبع أهمية إدارة المخاطر من حقيقة أنها بدونها سوف يكون تنفيذ الإستراتجية مقصورا على قواعد إرشادية تجارية، دون النظر إلى المفاضلة بين العائد والمخاطرة.
- إن التحكم في المخاطرة عامل رئيسي في الربحية والميزة التنافسية، لأن من أسباب قياس المخاطر أنها تولد تكاليف مستقبلية يجب أن تقدر، وبالتحكم في هذه التكاليف إسهام في الدخل الحالي والمستقبلي، فالمخاطر كتكاليف يجب أن تحمل على العملاء .

- تشمل إدارة المخاطر ليس فقط التحوط من المخاطر ما إن تم إتخاذ القرارات لكنها يجب أن تؤثر في عملية إتخاذ القرار فالتحدي هو رصد المخاطر الممكنة قبل إتخاذ القرار وليس بعدها .

- إن العلم بالمخاطر يسمح للبنوك بتسعيرها فإدارة المخاطر لها ارتباط وثيق بقرارات التسعير.

ثانيا. تصنيفات المخاطر المالية

تعددت المخاطر المالية وعلى هذا من خلال هذا الطرح سنعرض أهم تصنيفات هذه المخاطر، وتتمثل أبرز المخاطر المالية فيما يلي[2]:

1. **مخاطر معدل الفائدة:**

يرتبط هذا الخطر بمخاطر تغير معدلات الفائدة وأسعار الصرف ينتج عن عرض وطلب الأسواق المالية، فهو يعبر عن أمال عارضي وطالبي رؤوس الأموال في السوق على المدى الطويل، فكلما زاد الخطر كلما زادت قيمة العائد

[1]- هاني منال، **اتفاقية بازل 3 ودورها في إدارة المخاطر المصرفية**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 01، العدد 16، 2017، ص ص: 308-309.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص ص: 231-233.

المحقق ومنه ارتفاع معدل الفائدة لاحتمال مواجهة نشاط المؤسسة لمصاعب مالية قد تتسبب في انخفاض القيمة السوقية لأوراقها المالية في الأسواق المالية (البورصة) والعكس فإذا كان احتمال الخطر منخفض فان معدل الفائدة سينخفض لينتج عنه ازدهار في نشاط المؤسسة ما يدفع بأسعار أوراقها المالية للارتفاع.

وأما على المدى القصير، فإن سعر الفائدة يتحدد وفق معدل تدخل البنك المركزي في سوق ما بين البنوك، فسعر الفائدة هو المقابل الذي يمنحه البنك للحصول على قرض أو يدفعه البنك للحصول على ودائع فمعدل الفائدة يكون ثابتا أو متغيرا تبعا لحجم العمليات المصرفية.

ويتحدد خطر سعر الفائدة بالنسبة للبنك عندما يكون هذا الأخير يملك أولا أو خصوصا بمعدلات فائدة ثابتة أو بمعدلات متغيرة وهذا الخطر له تأثير بالغ على وضعية المؤسسة المالية وهذا من خلال العلاقة العكسية بين معدل الفائدة وقيمة الأصل المالي.

2. **مخاطر الائتمان:**

يمثل الائتمان مبلغ من المال سيتم دفعه في تاريخ محدد مستقبلا مقابل منافع تم استلامها قبل ذلك ولذلك فان خطر الائتمان يعود إلى عدم التسوية الجزئية أو النهائية لدفعات معينة وهو الخسائر المحتملة نتيجة رفض العملاء للتسديد أو عدم قدرتهم عن تسديد الدين بالكامل وفي الوقت المحدد.

3. مخاطر السيولة:

تعبر عن عدم قدرة البنك على مواجهة المسحوبات من الودائع مواجهة سداد الالتزامات المستحقة وكذا مواجهة الطلب على القروض دو تأخير وذلك نتيجة الصعوبة التي تواجه البنك في الحصول على نقدية بتكلفة معقولة سواء من بيع الأصول أو الحصول على قروض أو ودائع جديدة.

4. **مخاطر رأس المال:**

ويرجع وجود هذه المخاطر إلى عدم كفاية رأس المال لامتصاص الخسائر التي يمكن أن تحدث وبالتالي تأثير هذه الخسائر على المودعين والدائنين، لهذا تتم البنوك المركزية دائما بكفاية رأس المال بالنسبة للمصارف، حيث تعتبر ضمان الحقوق المودعين والدائنين.

5. **مخاطر سعر الصرف**

يرجع هذا الخطر إلى الخسارة المحتملة من جراء التغيرات في سعر الصرف للعملات، سواء المكونة لأرصدة البنك أو التي تم بواسطتها تقديم القروض، مما يؤدي إلى تذبذب القيمة الحقيقية عند حلول آجاله، كما يمكن أن ينتج هذا الخطر عن بعض السياسات أو التدابير النقدية التي تتخذها السلطات النقدية كإجراء تخفيض في قيمة العملة.

ثالثا. مبادئ إدارة المخاطر المالية

نظرا لأهمية إدارة المخاطر المالية قامت لجنة الخدمات المالية المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية بتشكيل لجنة فرعية تحت اسم لجنة مبادئ "إدارة المخاطر"، والتي وضعت دليلا للمبادئ العامة لإدارة المخاطر، ويمكن تلخيص هذه المبادئ العامة في النقاط التالية [1]:

1. **مسؤولية مجلس الإدارة والإدارة العليا:** يتم وضع سياسات إدارة المخاطر من قبل الإدارة العليا ويتم اعتماد هذه السياسات وإقرارها ممن قبل مجلس الإدارة، ويجب أن تكون هذه السياسات مرنة وتتم مراجعتها بشكل منتظم. ويهدف هذا المبدأ إلى التأكد من توافق سياسات إدارة المخاطر وتوقعات المساهمين والمالكين ومعالإستراتيجية للمؤسسة.
2. **إطارعملية إدارة المخاطر:** يجب أن تتوفر المؤسسة على إطار مرجعي لعملية إدارة المخاطر يتصف بالفاعلية والشمول والاتساق، ويجب أن تتوفر الإدارة على الموارد البشرية والمالية الكافية لدعم هذه العملية من اجل ضمان فعالية عملية إدارة المخاطر.
3. **تكامل عملية إدارة المخاطر:** يجب أن لا يتم تقييم المخاطر بصورة منعزلة عن بعضها البعض، بهدف التمكن من تحديد التداخل بين المخاطر المختلفة وفهمها وإدارتها بشكل جيد وسليم، لذلك فان التحليل السليم يتطلب تحليل وتقييم المخاطر بصورة كلية ومتكاملة نظرا لان هناك تداخلا بين المخاطر التي تواجه المؤسسة. ويهدف هذا المبدأ إلى التأكد من أن عملية إدارة المخاطر تتم بشكل مستمر على مستوى المؤسسة ككل للوقوف على مستوى التداخل والترابط بين المخاط المختلفة وتحديد الآثار المترتبة عنها لاتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة لمعالجة هذه المخاطر.
4. **محاسبة خطوط الأعمال:** تقع مسؤولية إدارة المخاطر في كل نشاط على عاتق من يتولى إدارته. فإدارة المخاطر ليست مسؤولية فردية تقع على عاتق الموظف المعني بإدارة المخاطر وإنما هي مسؤولية تكافلية لكافة المستويات الإدارية
5. **تقييم وقياس المخاطر:** يجب تقييم المخاطر بصورة وصفية وبشكل منتظم ودوري ويجب أن يتم التقييم والقياس بطريقة كمية كلما كان ذلك عمليا وممكن تحويلها إلى لغة الأرقام ما يسمح باتخاذ القرارات الصحيحة، إلا انه في بعض الحالات يكون القياس الكمي لبعض المخاطر غير متاح، لذا لابد من وضع إجراءات نوعية تساعد في تقدير وتقييم مثل هذه المخاطر.
6. **المراجعة المستقلة :** يجب أن يتولى تقييم المخاطر بالمؤسسة قسم يتوفر على الاستقلالية التامة، الصلاحيات والخبرات الكافية لتقييم المخاطر القدرة على اختبار فعالية إدارة المخاطر بالإضافة رفع التقارير وتقديم التوصيات العلاجية لضمان فعالية إدارة المخاطر. ويهدف هذا المبدأ إلى التأكد من وجود قسم

[1]- طارق الله خان، **إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية**، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المملكة العربية السعودية، 2003، ص ص: 35-36.

مستقل لتقييم عملية إدارة المخاطر المالية والرقابة عليها، وان هذه العملية غير مقتصرة فقط على متخذي القرارات المتعلقة بإدارة المخاطر المالية والقائمين بإدارتها نيابة عن المؤسسة.

7. **التخطيط للطوارئ:** يجب أن تكون هناك سياسات وعمليات لإدارة المخاطر في حالة الأزمات محتملة الحدوث والظروف الطارئة، ويجب أن يتم اختبار كفاءة هذه السياسات والعمليات عند الضرورة، ويهدف هذا المبدأ إلى التأكد من استعادة المؤسسة لتحديد ومعالجة الحالات غير العادية في الوقت المناسب وبشكل فعال، ولابد أن تشتمل خطة الطوارئ على جميع أنواع المخاطر محتملة الحدوث، وأن تتم مراجعتها بشكل دوري ومنتظم.

رابعا. خطوات إدارة المخاطر المالية المصرفية

بما أن إدارة المخاطر المالية المصرفية هي عبارة عن منهج علمي للتعامل مع المخاطر، فهي تتم عبر عدة خطوات يجب أخذها بعين الاعتبار عند اتخاذ القرار لمواجهة أي خطر، والتي تتمثل عموما فيما يلي[1]:

1. **تحديد المخاطر:**

لكي يتمكن البنك من إدارة المخاطر لابد أولا أن يحددها، فكل منتج أو خدمة يقدمها البنك تتضمن عدة مخاطر، فالتحديد الواضح للمخاطر هو الأساس لأي إدارة فعالة للمخاطر، ولذلك يتعين أن يولي البنك لمسألة تحديد المخاطر أولوية عالية وذلك من خلال تحديد المخاطر الرئيسية التي تكتنف أنشطة البنك، ووضع الإجراءات المناسبة لها لتحديد المخاطر الناجمة عن الأنشطة القائمة والجديدة على حد سواء.

وهناك عدة طرق لتحديد المخاطر، فيمكن تحديدها إما عن طريق أطراف من خارج البنك، إلا أن تحديدها داخليا أكثر فاعلية مع توفر أدوات وتقنيات ذات تنسيق واتصال بينهما، ومن أهم الطرق الشائعة في تحديد المخاطر نجد:

- **التحديد المعتمد على الأهداف:** إن لكل بنك مجموعة من الأهداف، وبالتالي أي حدث يعرقل تحقيق هذه الأهدافسواء كليا أو جزئيا يعتبر خطورة.
- **التحديد المعتمد على سيناريو:** في عملية تحليل السيناريو يتم خلق سيناريوهات مختلفة قد تكون بديلة لتحقيق هدف ما، لذا فإن أي سيناريو مختلف عن الذي تم تصوره أو غير المرغوب فيه يعتبر خطورة.
- **التحديد المعتمد على مصدر الخطر:** عبارة عن تصنيف مفصل لجميع المصادر المحتملة للخطر.

[1]- رميسةكلاش، **المخاطر المالية في البنوك التجارية وأثرها على الأداء المالي- دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر 2004-2018،** أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2022، ص ص: 34-36.

- **التحديد المعتمد على المخاطر الشائعة:** وهو عبارة عن تحديد جميع المخاطر المحتملة (قائمة المخاطر المحتملة) التي يمكن أن تنشأ عن أنشطة البنك.

2. **قياس المخاطر:**

إن العملية الثانية بعد تحديد المخاطر هي قياسها، حيث يجب أن ينظر لكل نوع من المخاطر بأبعاده الثلاثة حجمه، مدته واحتمالية حدوثه، ويعتبر الوقت المناسب الذي يتم فيه القياس ذو أهمية بالنسبة لإدارةالمخاطر، وتهدف هذه العملية إلى التحديد الرقمي للخسائر المتوقعة من كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك. ولتحقيق هذا الغرض، يتم استخدام الطرق الكمية والنوعية في القياس، حيث تستخدم الطرق الكمية عندما تكون البيانات والمعلومات متاحة بشكل كاف مثل المخاطر المالية، أما الطرق النوعية فتستخدم عندما تكون البيانات والمعلومات الكمية غير متاحة مثل مخاطر السمعة، حيث يتم البحث عن دلائل منطقية تساعد في تقدير حجم الخسائر.

وبعد قياس المخاطر يتم تصنيفها وذلك حسب درجة التأثير الذي سيخلفه حدوث الخطر إلى عال، متوسط أو منخفض، وحسب درجة احتمال حدوث الخطر بنفس الدرجات. ويجب استخدام معايير معينة في تصنيفها بغرض تحديد الأولويات في المعالجة وتركز الجهود والإمكانات وفقا لذلك.

3. **ضبط المخاطر:**

من أجل ضبط المخاطر فإن البنك يعتمد على ثلاثة أساليب تتمثل في:

- **تجنب المخاطر:** تتبنى البنوك هذا الخيار في حالة لم تكن لديها الإمكانيات اللازمة لتحمل تلك المخاطر ولكنها في الوقت نفسه سوف تخسر الأرباح المتأتية من هذه العملية البنكية، وبمعنى آخر أن البنك اختار إستراتيجية تحوطية لكونه اختار عدم المخاطرة مقابل خسارته للعائد المتوقع من العملية البنكية، ويتجنب البنك المخاطر إذا لم يكن قادرا على تحملها أو إذا كان تجنب المخاطر أقل من تكلفة إدارتها؛
- **قبول المخاطر:** يعد هذا الخيار معاكسا للخيار السابق، ويكون بهدف الحصول على العائد المتوقع إذا ما كان العائد المتوقع أكبر من المخاطر المتوقعة، أو إمكانية البنك لتحمل المخاطر المتوقعة وقدرة إدارة البنك على إدارة المخاطر بشكل مناسب.

ويتم قبول الخطر في حدود معينة لا يمكن تجاوزها من طرف البنك، والتي قد تكون محددة بمبلغ من الأموال الخاصة الملتزم به من قبله، وتعتبر هذه التقنية من أشهر الطرق للتعامل مع المخاطر في حالة وجود خسائر صغيرة نسبيا،

ومن جهة أخرى هناك بعض المخاطر التي لا يمكن تفاديها أو تحويلها بل يجب القبول بها .

- **نقل أو تحويل المخاطر:** بمقتضى هذه الطريقة يتم مواجهة الخطر بنقله إلى طرف آخر نظير دفع أجر أو تكلفة الخطر لهذا الطرف الآخر، ويتم النقل بموجب عقد بين طرفين (صاحب الخطر الأصلي والطرف المنقول إليه الخطر) يترتب عليه أن يتعهد صاحب الخطر الأصلي بدفع تكلفة الخطر إلى الطرف المنقول إليه الخطر والذي يتعهد هو الآخربتحمل عبء الخسارة عند تحقق المخاطرة المنصوص عليها في العقد.
- **اقتسام المخاطرة:** بعد اقتسام المخاطرة حالة خاصة للتحويل، وهو أيضا صورة من صور الاحتفاظ بالمخاطرة، وبصفة عامة عندما يتم تقسيم المخاطرة يتم تحويل احتمال الخسارة من الفرد إلى المجموعة، ومع : ذلك فالاقتسام أحد صور الاحتفاظ الذي يتم في ظله الاحتفاظ بالمخاطرة المحولة إلى المجموعة إلى جانب مخاطر أفراد المجموعة الآخرين.

4. **مراقبة المخاطر:**

يجب وضع أنظمة مراقبة وتحكم في مخاطر القروض، معدلات الفائدة، معدلات الصرف، السيولة والتسوية التي تبين ،الحدود، كما يجب أن تخصص لنفسها وسائل متوافقة مع التحكم في المخاطر القانونية والعملياتية. إن القيام بالخطوات السابقة يقتضي توفر نظام شامل تشترك فيه جميع المستويات الإدارية بالبنك من أجل تعزيز فعالية وظيفة إدارة المخاطر بالبنك.

المطلب الثالث: علاقة الحوكمة المصرفية بالمخاطر المالية

إن الملاحظ لإجراءات إدارة المخاطر المصرفية، وما يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند تنفيذها، يدرك تماما العلاقة التي تجمع بين إدارة المخاطر والحوكمة حيث يهدف مجلس الإدارة والإدارة العليا، والمصرف المركزي على تحمل مسؤولية إدارتها ، لأن إدارة المخاطر تعد من الأهداف المهمة لنظام الحوكمة المصرفية.

أولا. مسؤوليات مجلس الإدارة تجاه إدارة المخاطر المصرفية

باعتبار مجلس الإدارة المسؤول بصفة أساسية عن إدارة المخاطر وتكليف هذا الدور للمدراء الآخرين لتسييرها، كل حسب نشاطه، يتعين عليه أن يتحمل المسؤولية عن تأسيس والإشراف على إطار عمل إدارة المخاطر تأسيس سياسات ونظم إدارة المخاطر المصرفية) من أجل التعرف على المخاطر التي يواجهها المصرف والقيام بتحليلها ويمكن حصر مسؤوليات مجلس الإدارة في النقاط التالية [1]:

- التطوير والتوصية بالسياسات وممارسات إدارة المخاطر المصرفية، وعملياتها من أجلمصادقة مجلس الإدارة عليها .
- التأكد من أن الأنشطة تتم ممارستها وفقا للسياسات والعمليات المعتمدة؛

[1]- بريش عبد القادر، **التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية زيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2006، ص ص: 211-214.

- وضع والحفاظ على نظم بيانات والأساليب الكفيلة بتقديم قياسات منتظمة ودقيقة للمخاطر المصرفية في كل الأنشطة
- التأكد من تطوير التقارير للإدارة ولمجلس الإدارة وإجراءات التقارير والانضباط في العملالذي يوفر معلومات ذات معنى في صيغة تحليلية مفيدة لمتخذي القرار.
- إنشاء إدارةمتخصصة تتولى تطبيق سياسات إدارة المخاطر وتقع على عاتقها المسؤولية اليوميةلمراقبة وقياس المخاطر للتأكد من أن أنشطة المصرف تتم وفق السياسات والحدود المعتمدة، وتكون تلك الإدارة مسؤولة أمام لجنة إدارة المخاطر.
- يجب أن يعين مسؤول مخاطر لكل نوع من المخاطر الرئيسية التي يواجهها كل مصرف وخاصة مخاطر القروض والسوق والسيولة، ويشترط أن تكون لدى كل منهم الدراية الكافيةوالخبرة في مجال عمله وفي مجال خدمات ومنتجات المصرف ذات العلاقة بالمخاطر المتعلقة باختصاصه.
- وضع إجراءات وضوابط متينة لمراقبة منح القروض.
- ضرورة وجود منهجية ونظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر لدى المصرف، وذلك لتحديد مستوى كل نوع من المخاطر التي يمكن قياسها وبشكل دقيق لمعرفة وتحديد تأثيرها على ربحية المصرف وملاءته الرأسمالية، بحيث يعمل على تخصيص رأس مال المصرف حسب مقدار ونوعية المخاطر التي يواجهها، ووضع حدود للسيولة العامة للمصرف؛
- ضرورة استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر المصرفية، توفر بشكل دوري وفي الوقت المناسب معلومات مالية تفصيلية وشاملة ودقيقة عن المخاطر التي يواجهاالمصرف.
- يجب الاحتفاظ كتابيا بكافة التفاصيل المتعلقة بطريقة عمل أنظمة المعلومات وطريقة معالجة المعلومات ومراجعتها بشكل دوري للتحقق من توافقها مع المعلومات المستخرجة من الأنظمة المعلوماتية؛
- ضرورة انشائه للجنة التدقيق تقوم بالمراجعة على جميع أعمال وأنشطة المصرف، بما فيها إدارة المخاطر المصرفية.
- وضع ضوابط أمان لجميع الأنظمة المعلوماتية الرئيسية للمصرف، من أجل الحفاظ علىصحة وسلامة وسرية المعلومات.

ثانيا. مسؤوليات الإدارة العليا المتعلقة بإدارة المخاطر المصرفية

نجد أيضا أن مجلس الإدارة والإدارة العليا بحاجة الى أن يدعم كل منها الآخر وذلك لأن لكل منهما دورا ومسؤولية مميزة يؤديها، حيث تتمثل مسؤوليات الإدارة المتعلقة بإدارة المخاطر فيما يلي[1]:

- وضع التوصية بخطط استراتيجية وسياسات إدارة المخاطر لعرضها على مجلس الإدارة للموافقة عليها؛
- تنفيذ الخطط والسياسات والإستراتيجية بعد الموافقة المجلس عليها؛
- إرساء ثقافة مؤسسية تروج للمعايير الأخلاقية العالية والنزاهة؛
- ضمان إعداد أدلة تحتوي على السياسات والإجراءات والمعايير الخاصة بوظائف المصرف الرئيسية ومخاطره؛
- وضع وتنفيذ نظام التقارير الإدارية يعكس بدرجة كافية مخاطر الأعمال.
- ضمان قيام المراجعين الداخليين بمراجعة وتقييم كفاية الضوابط الرقابية والتقيد بالحدود والإجراءات.
- تطبيق نظام فعال للرقابة الداخلية بما في ذلك التقييم المتواصل للمخاطر المادية التي يمكن أن تؤثر بالسلب على تحقيق أهداف المصرف.
- ضمان تنفيذ ضوابط رقابية تكفل التقيد باللوائح والقوانين وضمان الإبلاغ الفوري عن حالات عدم الامتثال للإدارة.

ثالثا. مسؤوليات البنك المركزي تجاه إدارة المخاطر المصرفية

يفرض البنك المركزي على المصارف القيام بعملية شاملة لإدارة المخاطر المصرفية تشمل إشرافا فعالا من مجلس الإدارة والإدارة العليا، التي تحدد وتقيس وتقيم وتتابع كافة المخاطر والإبلاغ عنها والسيطرة عليها أو الحد منها في الوقت المناسب. كما تشمل تقييم مدى كفاية رأسمال المصارف وسيولتها، وذلك بالمقارنة مع حجم مخاطرها وأوضاع السوق والاقتصاد من خلال وضع تدابير طوارئ ومراجعتها بما فيها خطط تعافي قوية وموثوقة حيثما كان ذلك مبررا وتأخذ هذه التدابير بعين الاعتبار الظروف الخاصة بالمصرف[2].

رابعا. مسؤوليات المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المالية

مرت وظيفة التدقيق الداخلي منذ نشأتها بعدة تطورات ومراحل شملت تعديلات على مفهومها وأهدافها، فلم يعد دورها مقصورا في مراجعة الجوانب المالية والمحاسبية فقط بل تعداه إلى تنفيذ عمليات أخرى تتعلق بتقييم

---

[1]- محمد مصطفى سليمان، **دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والاداري دراسة مقارنة**، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009، ص ص: 322-323.

[2]- المرجع نفسه، ص: 324.

وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة ، ونظرا للتغيرات المستمرة فقد أصبحت إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي وظيفتين منفصلتين، وظيفيا وتنظيميا ولكن كل وظيفة مكملة للوظيفة الأخرى، مع الحفاظ على استقلالية كل منهما، فإدارة المخاطر تلجأ إلى وظيفة التدقيق الداخلي في عملها وذلك لما لها من خبرة في تقييم وتحديد المخاطر، وكذلك هو الحال بالنسبة للتدقيق الداخلي الذي يحتاج لدراسة وتحديد وتقييم المخاطر، والتي يعتمد عليها في محورين أساسيين هما دعم الإدارة من خلال التأكيد على سلامة الأنظمة، والثاني أخذ المخاطر في عين الاعتبار عند وضع خطة التدقيق[1].

وهناك العديد من المهام التي يجب على المدقق الداخلي القيام بها لضمان القيام بدور فعال في إدارة المخاطر المالية، نوجزها في ما يلي[2] :

- إعداد وتقييم الفحوصات الرقابية لكل وحدات المصرف؛
- القيام بمراجعة مستقلة لمدى كفاية وفاعلية الأنظمة في الوحدات للتأكد من أن الإجراءات الرقابية فعالة وتعمل بالشكل الصحيح ؛
- إبلاغ قسم إدارة المخاطر بنتائج فحوصاتها وأي ضعف أو نقص في هذه الإجراءات؛
- تقديم تقرير يلخص البيئة الرقابية في المصرف، وذلك بالاعتماد على فحص النظام وكذلك معيار التقييم؛ القيام بإعداد خطة التدقيق على مختلف وحدات المصرف بالاعتماد على المخاطر؛
- التأكد من أن إدارة المخاطر للمصرف تعمل بكفاءة عالية وتلبي المتطلبات العالمية والسلطات الرقابية بهذا الخصوص.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة ومناقشتها

تعتبر الدراسات السابقة من أهم الركائز العلمية التي يعتمد عليها الباحث بعد تحديده لمشكلة الدراسة، حيث قمنا بالاعتماد على مجموعة من الدراسات العربية والأجنبية من أجل بناء دراستنا الحالية، حيث تم تخصيص هذا المبحث لعرض وتحليل أهم الدراسات السابقة، وإضفاء القيمة المضافة لها من خلال دراستنا.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

[1]- توام زهية، **المراجعة الداخلية كمقارنة جديدة لإدارة المخاطر المصرفية**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، الجزائر، المجلد 05، العدد 01، 2014، ص: 229.

[2]- ابهاب ديب مصطفى رضوان، **أثر التدقيق الداخلي على ادارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية- دراسة حالة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، 2012، ص: 44.

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى الدراسات السابقة باللغة العربية. و التي لها صلة بموضوع دور الحوكمة المصرفية في إدارة المخاطر المالية.

1) دراسة:صلاح سعاد:

" أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على إدارة المخاطر في البنوك التجارية-دراسة ميدانية على عينة من البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، الجزائر، 2017 "

سعت هذه الدراسة إلى تحديد مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات في إدارة المخاطر فيالبنوك التجارية الجزائرية وللوصول إلى هذا الهدف تم تحديد متغيرين متغير مستقل تمثل في حوكمة الشركات بمختلف أبعاده مبادئ حوكمة الشركات الأطراف الرئيسية في هيكل الحوكمة، متطلبات التطبيق الجيد للحوكمة) ومتغير تابع تمثل في إدارة المخاطر.

كما تم تناول الموضوع في جانبين جانب نظري وآخر تطبيقي، فبالنسبة للجانب الأول فقد حاولنا من خلاله التعرض لمختلف الجوانب المتعلقة بكل من حوكمة الشركات والحكومة المصرفية، عملية إدارة المخاطر، ودور تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة في إدارة المخاطر، أما بالنسبة للجانب التطبيقي فقد تم فيه إعداد وتطوير استبيان بهدف جمع البيانات من أفراد عينة الدراسة البالغ عددهم (36) مفردة، ومن ثم تحليلها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية spss v.19 للعلوم الاجتماعية بالاعتماد على مختلف الأساليب الإحصائية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن البنوك التجارية محل الدراسة تلتزم بتطبيق مبادئ الحوكمة إلا أنه لا يوجد أثر لهذا التطبيق على إدارة المخاطر المصرفية.

2) دراسة: أم الخير حمودة:

" دور الحوكمة المصرفية في الحد من المخاطر التشغيلية بالبنوك التجارية الجزائرية-دراسة ميدانية باستخدام النمذجة بالمعادلات البنائية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة، الجزائر، 2021 ".

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية الصادرة عن لجنة بازل في الحد من المخاطر التشغيلية بالبنوك التجارية الجزائرية، ومن أجل ذلك تم استخدام الاستبانة كأداة للبحث العلمي من خلال استقصاء آراء عينة من إطارات البنوك التجارية العمومية والخاصة العاملة في الجزائر. ولقياس هذا الأثر تم استخدام النمذجة بالمعادلات البنائية وبالتحديد أسلوب المسار كأداة لاختبار النموذج البنائي المقترح من خلال البرنامج الإحصائي Spss، Amos حيث تم اقتراح نموذج أولي للدراسة ومن ثم تعديله والتأكد من مدى توافقه مع مؤشرات المطابقة

الخاصة بالنمذجة بالمعادلات البنائية كما تم الاعتماد على أسلوب الانحدار المتعدد التدريجي كأداة لاختبار فرضيات الدراسة من خلال استخدام البرنامج الإحصائي Spss.

ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية يساهم في الحد من المخاطر التشغيلية بالبنوك التجارية الجزائرية. تجربة الحوكمة المصرفية في الجزائر ضعيفة ولم ترقى بعد إلى المستوى المطلوب، والدليل على ذلك سوء الإدارة وعدم الفصل بين مهام مجلس الإدارة والمدير التنفيذي ضعف الإفصاح والشفافية، وانتشار الفساد المالي والإداري الخ.
- نجاح الحوكمة في القطاع المصرفي الجزائري لا يكون بوضع القوانين والقواعد الرقابية فقط، ولكن بجدية تطبيقها، وهذا يعتمد على البنك المركزي ورقابته من جهة وعلى البنوك وإدارتها من جهة أخرى.

3) دراسة خليل غربي:

" دور إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية-دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر،2023 ".

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان دور إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية، حيث تطرقت في هذه الدراسة إلى التعريف بإدارة المخاطر المالية وطرق قياسها والوقوف على أهم مؤشراتها وتحليلها، والمتمثلة في (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، ومخاطر كفاية رأس المال، ومخاطر سعر الفائدة مخاطر سعر الصرف) باعتبارها متغيرات مستقلة، في حين تطرقنا إلى تحليل مؤشرات الأداء المالي، وهي مؤشر الربحية، مؤشر توظيف الأموال، مؤشر ملاءة رأس المال، مؤشر السيولة) كمتغيراتتابعة.

ولتحديد الدور بين المتغيرين اعتمدت على مؤشرات إدارة المخاطر السالفة الذكر كمتغيرات مستقلة، والاعتماد على الأداء المالي، حيث اقتصرت على مؤشرات الربحية والمتمثلة في العائد على الأصول (ROA)، والعائد على حقوق الملكية (ROE) كمتغيرات تابعة.

وتطرقت دراسة أيضا إلى معالجة المدخل الحديث لنماذج الأداء المالي؛ ألا وهو نموذج CAMELS، كما حاولت معالجة الدراسة من خلال دراسة دور مؤشرات إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي، بالتطبيق على عينة مكونة من ثمانية بنوك متمثلة في بنوك عامة وبنوك خاصة جزائرية، وهذا باستخدام البيانات المالية السنوية للفترة من 2010 إلى 2020، وبالاعتماد على المنهجية للبيانات العينات المقطعية (البائل)، وطرق الاحصاء الوصفي والتطبيقي، معتمدين على برنامج (stata15)، من أجل تحليلها.

في الأخير أظهرت نتائج الدراسة:

- أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية بين مؤشرات إدارة المخاطر المالية، والمتمثلة (مخاطر السيولة، ومخاطر كفاية رأس المال، ومخاطر سعر الفائدة في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية.
- تلعب إدارة المخاطر المالية السليمة دورًا حاسما في استقرار البنوك التجارية الجزائرية، حيث أنه كلما كانت هناك إدارة فعالة للمخاطر تحقق توازناً ماليا وثقة العملاء والمستثمرين، في حين أن الاختلالات في هذه العملية قد تؤدي إلى تداعيات سلبية على البنك.
- قدرة النموذج التقييم المصرفي الأمريكي "CAMELS" على تصنيف البنوك التي هي محل الدراسة من خلال مؤشراته الستة، ومعرفة مدى ملاءتها المالية

4) دراسة قرفي عمار:

" إستراتيجية البنوك في إدارة المخاطر في ظل الأزمة المالية العالمية-دراسة مقارنة بين البنوك الأمريكية والصينية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر،2020" .

هدفت الأطروحة إلى التعرف على استراتيجيات إدارة المخاطر البنكية بعد الأزمة المالية العالمية، بالتركيز على دراسة المخاطر واستراتيجيات إدارتها من قبل الهيئات التنظيمية للبنوك الأمريكية والصينية، ولتقييم هذه الاستراتيجيات كانت هناك دراسة نظرية وأيضا دراسة قياسية في كلا النظامين البنكيين، بأخذ عينة من خمسة بنوك أمريكية وخمسة بنوك صينية مصنفة ذات أهمية نظامية، خلال الفترة (2007-2017)، وقياس أثر (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر التشغيل، مخاطر رأس المال على المخاطر البنكية الكلية لدى هذه البنوك، وبتحليل الجانب النظري والدراسة القياسية، لاحظنا بأنه توجد دلالة إحصائية بين المخاطر البنكية التي تم دراستها والمخاطر البنكية الكلية في كلا النظامين، إلا أنه يوجد اختلاف في أغلب جوانب استراتيجيات إدارة المخاطر البنكية بينهما، وهذا الاختلاف يرتبط بالبيئة المالية المتغيرة والفلسفة الاقتصادية لكل نظام إلا أنهما يشتركان في الالتزام بالمعايير الدولية لإدارة المخاطر، كما بلغا هذين النظامين البنكيين درجات عالية من التطور في الإجراءات المتعلقة بالحد من المخاطر البنكية، في ظل تعقد وكبر الهيكل التنظيمي والمالي لكلا النظامين خاصة الأمريكي، وأوصت الدراسة بأن تخضع إدارة المخاطر للرقابة المستمرة من قبل إدارة البنك والهيئات التنظيمية.

5) دراسة دريس أميرة:

" دور الحوكمة البنكية في تعزيز تنافسية البنوك العمومية الجزائرية-دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02، الجزائر،2019".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور الحوكمة البنكية في تعزيز تنافسية البنوك العمومية الجزائرية، ولتحقيق ذلك اعتمادنا على أسلوب الدراسة الاستقصائية من خلال توزيع استبيان على مجموعة من المديريات العامة والجهوية

للبنوك محل الدراسة الميدانية، إضافة إلى مجموعة من الوكالات التابعة لها، ولتحليل البيانات واختبار صحة الفرضيات تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، والتي من خلال نتائجها تم تحديد العلاقة والأثر بين متغيري الدراسة؛ الحوكمة البنكية (متغير مستقل) تنافسية البنوك (متغير تابع).

وعلى ضوء ما سبق توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج لعل أبرزها:

- التزام البنوك العمومية الجزائرية بتطبيق معظم المبادئ الحديثة للجنة بازل في مجال الحوكمة البنكية؛
- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المبادئ الأحدث للجنة بازل في مجال الحوكمة البنكية وتعزيز تنافسية البنوك العمومية الجزائرية (بمؤشراتها الثلاثة الحصةالسوقية الإبداع التكنولوجي، الموارد البشرية المؤهلة)؛
- وجود أثر ذات دلالة إحصائية لتطبيق الحوكمة البنكية في البنوك العمومية الجزائرية على تعزيز تنافسيتها بمؤشراتها الثلاثة الحصة السوقية الإبداع التكنولوجي، الموارد البشرية

6) دراسةهبال عادل:

" أثر تطبيق الحوكمة المصرفية على الأداء المصرفي-دراسة عينة بعض البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03 ، الجزائر،2018".

هدفت هذه الدراسة إلى أثر تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية و مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية في زيادة فعالية وكفاءة الأداء المصرفي لعينة من البنوك التجارية الجزائرية، وقد أستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في أجراء الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية من خلال استبانة أعدت خصيصا لهذا الغرض، وتم توزيعها على مجتمع الدراسة المتمثلين في أكاديميين ومهنيين ومدراء و إطارات البنوك التجارية و الذي بلغ 18 بنك تجاري، وقام الباحث باستخدام برنامج الإحصاء spss واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة، وفقرات تدعم موضوع الدراسة، واختبار الفرضيات، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج كان من أهمها أن مبدأ المساءلة المتمثل في ضرورة تقدير وتقييم أعمال الإدارة التنفيذية ، وضرورة تنفيذ المهمات التي من شانها ضمان القيام بالأعمال بدقة من قبل بقية الموظفين بالإضافة إلى أولوية تقديم تقارير دورية عن نتائج الأعمال هو الأكثر تأثيرا في زيادة فعالية وكفاءة الأداء المصرفي للبنوك التجارية الجزائرية ثم تليها مبدأ الإفصاح والشفافية المتمثل في ضرورة الإفصاح عن المعلومات المهمة بطريقة عادلة ونزيهة وصادقة ، وموضوعية وأمانة واستقامة و في الوقت المناسب ودون تأخير لها تأثير باقل درجة من مبدأ المساءلة في زيادة الأداء المصرفي.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان من أهمها تفعيل دور المؤسسات المالية والمصرفية بوضع القواعد الرقابية وإدخال ثقافة الحوكمة فيها كمفهوم من ضمن المفاهيم الثقافية السائدة لدى مسئولي ومدراء الائتمان ، من أجل زيادة فرص التمويل والحد من الفساد وانخفاض تكلفة الاستثمار وانخفاض المخاطر لدى البنوك تفعيل دور المركز الجزائري للحوكمة الشركات في نشر ثقافة الحوكمة المؤسسية بين الاطراف الفاعلة في نظام الحوكمة ، يكون بمثابة حاضنة لمبادئ الحوكمة في الشركات ومن ثم التنسيق مع الهيئات والمنظمات ذات العلاقة بورصة الجزائر ، نقابة المحاسبين والمراجعين ، من أجل الزام كافة الشركات الجزائرية بتبني وتطبيق تلك المبادئ، بما يعزز تحسين أداء الشركات ، والرفع من قد رتها التنافسية .

7) دراسة بوعبيدة شريفة:

" دور الحوكمة المصرفية في رفع الأداء المصرفي والحد من القروض المتعثرة-دراسة حالة لبعض البنوك التجارية، ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02 ، الجزائر، 2018".

هدفت الدراسة إلى إبراز الدور الذي تلعبه الحوكمة المصرفية في رفع الأداء المصرفي وكيفية الحد من قروضه المتعثرة وهذا من خلال التقيد بالتطبيق الجيد لمختلف المبادئ والمعايير الخاصة بالحوكمة والصادرة من طرف مختلف الهيئات الدولية والمنظمات العالمية ، ولهذا تم تسليط الضوء على الجزائر باعتبارها كباقي الدول تهتم بسلامة وترقية نظامها المالي والمصرفي فإنها تعمل جاهدة على إرساء هذه المبادئ خاصة بعد الأزمات والإفلاسات التي شهدها كل من بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري إلى جانب تفشي ظاهرة الفساد المالي على مستوى المصارف التجارية العمومية.

حيث تطرق من خلال هذه الدراسة إلى معرفة واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية الجزائرية ومدى انعكاساتها على تحسين أدائها ومعالجة قروضها المتعثرة، وذلك من خلال الدراسة التحليلية لوجهة نظر كل من الموظفين المصرفيين، ووجهة نظر الزبائن المتعاملين معها معتمدين في ذلك على أداة الاستبيان وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الحوكمة في المؤسسات المصرفية الجزائرية، لازالت لم ترق للمستوى المطلوب، على الرغم من الجهود المبذولة في السنوات الأخيرة.

8) دراسة بوريس هشام:

" الحوكمة المصرفية بين النظري والتطبيق: دراسة مقارنة بين المصارف الاسلامية والتقليدية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، الجزائر،2018".

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم ومبادئ ومعايير الحوكمة في المصارف التقليدية والاسلامية وإبراز أوجه التشابه والاختلاف بينها، ثم دراسة واقع الحوكمة في المنظومة المصرفية الجزائرية حيث تم التوصل من خلالها إلى أن المصارف الاسلامية بتطبيقها أو بتبنيها لمبادئ الحوكمة المعروفة أو الموجهة للمصارف التقليدية لا تحدث

أمرا جديدا، بل تحي مبادئ قديمة متجذرة ومتأصلة في المعاملات في النظام الاسلامي، كما أن هذه المصارف تواجه نظام حوكمة مزدوج، يرتكز على مبادئ ومعايير الحوكمة التي تنادي بها مختلف الهيئات والمؤسسات المالية الدولية، بالإضافة إلى نظام الحوكمة الاسلامية المفروض من قبل العملاء والمساهمين المسلمين وهيئات الرقابة الشرعية الذي يتطلب مراقبة مدى التزام هذه المصارف بقواعد الشريعة في الأعمال التي تقوم بها. أما فيما يتعلق بمدى تطبيق وتبني مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي الجزائري ككل، فإنه مازال لم يرق إلى المستوى المطلوب، أو في مرحلته الجنينية رغم وجود بعض الدلالات والمؤشرات التي يمكن تفسيرها بأنها مؤشرات أولية توحي ببداية إدخال هذه المبادئ في القطاع المصرفي الجزائري.

9) دراسة البرود أم الخير:

" أليات الحوكمة المصرفية لتفعيل ادارة مخاطر القروض-حالة القرض الشعبي الجزائري، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2017".

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور الآليات الداخلية والخارجية للحوكمة المصرفية ومدى مساهمتها في تفعيل إدارة مخاطر القروض على مستوى القرض الشعبي الجزائري، ولتحقيق ذلك قسمت هذه الدراسة إلى جانبين نظري وتطبيقي. تطرقنا في الجانب النظري لأهم الأسباب والعوامل التي دفعت بالدول والهيئات الدولية والإقليمية إلى الاهتمام بمبادئ الحوكمة المؤسسية، ثم انتقل إلى آليات تطبيق الحوكمة المصرفية ودور لجنة بازل في تطويرها وكذا القروض المصرفية بأنواعه المختلفة وشروط منحها، إضافة إلى عرض مقترحات لجنة بازل للرقابة والاشراف المصرفي لأساليب إدارة مخاطر القروض والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق، بينما الجانب التطبيقي للدراسة فقد تمت معالجته في فصلين اختص أوله بتشخيص واقع تطبيق القطاع المصرفي الجزائري لمتطلبات لجنة بازل ومبادئ الحوكمة المصرفية بشكل عام، وكيفية إدارة المخاطر المصرفية الرئيسية وفق ما نصت علية النظم الاحترازية القديمة والحديثة منها المعمول بها في الجزائر. بينما الفصل الثاني من الشق التطبيقي، استعرضنا فيه واقع إدارة مخاطر القروض في القرض الشعبي الجزائري، من خلال تشخيصه لمنهجية إدارة مخاطر القروض في هذا البنك، والقيام بدراسة تطبيقية لحساب مبالغ المخاطر المرجحة ومعدل الملاءة المالية في القرض الشعبي الجزائري، وأخيرا حاول استنتاج العلاقة بين التزامه بتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية وإدارة مخاطر القروض.

10) دراسة معاريف محمد، شيخي مختاريه: زناقي بشير:

"الحوكمة ودورها في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 01، الجزائر، 2019.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى دور الحوكمة ومساهمتها في إدارة المخاطر المصرفية، باعتبار هذه الأخيرة ركيزة أساسية من ركائز الحوكمة في البنوك في ظل فصل الملكية عن الإدارة. حيث تم الاعتماد على المنهج

الوصفي لوصف وتحليل الدور الذي من الممكن ان تلعبه الحوكمة في دعم إدارة المخاطر المصرفية وترشيد عملها لتحقيق حوكمة المخاطر في البنوك خلصت الدراسة الى ان الالتزام بمبادئ واليات الحوكمة من شانه تفعيل دور إدارة المخاطر المصرفية بما يتماشى وأهداف المساهمين والمودعين وأصحاب المصلحة وزيادة ثقتهم.

11) دراسة: زايد قيوش لبنى، لكحل نبيلة:

" أثر تطبيق الحوكمة المصرفية على أداء البنوك-دراسة عينة بعض البنوك العمومية الجزائرية، مجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 05، العدد 02، 20223.

هدفت الدراسة إلى البحث في أثر تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية في زيادة فعالية وكفاءة الأداء المصرفي، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين تبني مبادئ الحوكمة المصرفية الصادرة عن لجنة بازل 3 للرقابة والإشراف والتحسين المستمر لأداء البنوك، وأوصت الدراسة بضرورة إضفاء المزيد من الشفافية على العمليات المصرفية من أجل تعزيز تطبيق الحوكمة في البنوك والعمل على نشر الوعي بمبادئ الحوكمة في البنوك العمومية الجزائرية باعتبارها عنصر مهم لإدارة المخاطر بالبنوك وتحسين الأداء.

12) دراسةبوسماحة محمد:

"ألية تطبيق الحوكمة في البنوك في ظل الشمول المالي، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 05، العدد 01، جامعة الوادي، الجزائر، 2022".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل آلية تطبيق الحوكمة في البنوك في ظل الشمول المالي، من خلال تبيين الدور الذي توليه الحوكمة في تسيير وإدارة العمليات المصرفية بشكل صحيح واكثر تحكما في المدخلات (الودائع) والمخرجات (القروض)، نبين في ظل المفاهيم النظرية للحوكمة البنكية الاليات والأدوات التي تسهم في ترقية أداء عمل البنوك ومن ثم تبيان العلاقات الارتباطية بين الحوكمة والشمولي المالي، بالإضافة الى ذلك نعرض دراسة تطبيقية للجانب الجزائري من خلال تحليل ودراسة مؤشرات الشمول المالي؛ توصلت الدراسة إلى: يعتبر كل من الحوكمة والشمول المالي عناصر فعالة في تسهيل عمل النظام المصرفي بشكل صحيح من خلال توجيه الخدمات المصرفية بشفافية ودقة، حيث تسهم الحوكمة في تحقيق الشمول المالي، وفي الأخير يظهر دور كل منهما في تحسين وظبط العمليات المصرفية من خلال رفع أداء البنوك والتي تتلخص في زيادة قيم الودائع المصرفية وتقليل المخاطر البنكية.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

سيتم التطرق في هذا المطلب الى الدراسات السابقة باللغة الأجنبية التي لها صلة بموضوع دور الحوكمة المصرفية في ادارة المخاطر المالية.

1. Le dentu, Florent, (2008) : " Système de gouvernance d'entreprise et présence d'actionnaires de contrôle : Le cas Suisse, thèse pour l'obtention du grade de docteur en sciences économiques et sociales, université de fribourg, Suisse".

و قدمت هذه الدراسة نموذجا لحوكمة الشركات في سويسرا يرتكز على آليات الرقابة التي يقوم بها المساهمون، ومن أجل ذلك قام الباحث بتقسيم دراسته إلى ثلاث أجزاء، خص الجزء الأول لتقييم حوكمة المؤسسات في سويسرا و ذلك من خلال إسقاط مبادئ الحوكمة العالمية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية و مقارنتها بما هو معمول به في المؤسسات السويسرية، بالإضافة إلى دراسة هيكل الملكية في هذه المؤسسات، وحاول في الجزء الثاني تحليل جودة الحوكمة لدى المؤسسات المقيدة في البورصة و التي تطبق هذا الأسلوب الإداري و هذا من أجل معرفة الاختلالات، أي بمعنى آخر معرفة الفروقات الموجودة بين الحوكمة في سويسرا و الحوكمة العالمية، و في الجزء الثالث و الأخير فقد حاول الباحث اقتراح نموذج للحوكمة في سويسرا.

2. Marcinkowska Monika, (2012): " Corporate Governance In Banks: Problems and Remedies, Financial Assets and Investing revue,n°2".

وهدفت هذه الدراسة إلى تبيان خصوصية الحوكمة في البنوك وأوجه القصور الرئيسية فيها، كما وصفت الجوانب الرئيسية التي تحتاج إلى إصلاحات مثل دور وتشكيل مجلس الإدارة وظيفة إدارة المخاطر، ونظام الحوافز والمكافآت والشفافية، تقديم لوائح جديدة للسوق المالي.

وقد اعتمدت الدراسة على التحليل النقدي للأدبيات بالإضافة إلى تحليل البيانات المالية للبنوك وقد توصلت إلى أن البنوك نفسها تتحمل القسط الأكبر من المسؤولية عن المخاطر المفرطة وذلك بسبب قصور الإدارة وضعف الرقابة، ومع ذلك فإن الجهات المعنية الأخرى – المشرفين والمنظمين والمشاركين في الأسواق المالية (بما في ذلك المستثمرين ومدققي الحسابات وكالات التصنيف، والعملاء....- أيضا تساهم في المخاطر، لذلك أوصت هذه الورقة البحثية بضرورة بناء قاعدة رأسمالية قوية والاهتمام أكثر بالمخاطر النظامية) متطلبات رأس المال أكثر صرامة)؛ ضرورة تعزيز دور أعضاء مجلس إدارة وأن يتوفروا على معرفة وخبرة مناسبة؛ ربط المكافآت والأجور بالأداء.....

3. Mariem Nsaibi, Ilyes Abidi&Mohamed Tahar Rajhi, "CorporateGovernance and Operational Risk: Empirical Evidence, 2020" .

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير الحوكمة على إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك. تم تحليل 1176 حدث خسارة تشغيلية مسجلة في 14 بنك من مناطق جغرافية مختلفة وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، كندا وأستراليا، خلال الفترة 2006-2013 لدراسة العلاقة بين أحداث الخسارة التشغيلية وسبعة مؤشرات للحوكمة وهي: حجم مجلس الإدارة، نسبة المدراء الأجانب، نسبة ممثلي الحكومة في مجلس الإدارة، نسبة مدراء المؤسسات نسبة المدراء المستقلين تعاقب المدراء التنفيذيين، والتصنيف الداخلي لبنك. وقد أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين حجم

مجلس الإدارة ونسبة المديرين المؤسسين في مجلس الإدارة وبين شدة الخسائر التشغيلية. فكلما زاد حجم مجلس الإدارة زادت مشاكل الوكالة في البنوك، مما يؤدي إلى زيادة حجم الخسائر التشغيلية.

كما أنَّ زيادة عدد المديرين المؤسسين يزيد من شدة الخسائر التشغيلية بسبب حصصهم الكبيرة في رأس المال؛ حيث أنهم يفرضون استراتيجيات محفوفة بالمخاطر لزيادة أرباحهم، مما يؤدي إلى ارتفاع الحوادث التشغيلية. في حين أنه كلما ارتفعت نسبة المديرين المستقلين في مجلس الإدارة انخفض وقوع الحوادث التشغيلية. كما أنَّ وجود مدراء أجانب في أحد البنوك المحلية يؤدي إلى تحسين جودة إدارة المخاطر التشغيلية وانخفاض الخسائر التشغيلية بسبب معرفتهم وخبرتهم.

أما بالنسبة لمتغير التصنيف الداخلي له دلالة احصائية سلبية مع حدة الخسائر التشغيلية، فكلا كان تصنيف البنك أفضل، انخفضت الخسائر التشغيلية، وبالتالي كانت جودة إدارة الحوادث التشغيلية أفضل. في حين تكشف نتائج الدراسة أن متغير تعاقب المدراء التنفيذيين ليس له أي تأثير على شدة الخسائر التشغيلية، ويمكن تفسير ذلك، أن حقيقة ها التعاقب على مصب المدير التنفيذي ليس بالضرورة ذو طبيعية تأديبية مثل التقاعد، الوفاة، والاستقالة.

4. Poala Leone, Carmen Gallucci et Rosalia santulli, "How Does Corporate Governance Affect Bank Performance? The Mediating Role of Risk Governance, 2018" .

هدفت هذه الدراسة إلى التحقيق في تأثير حوكمة البنوك (حجم مجلس الإدارة، تركيبة مجلس الإدارة، وهيكل الملكية على الأداء، (ROA) من خلال النظر في الدور الوسيط لحوكمة المخاطر وجود لجنة المخاطر، عدد اجتماعات لجنة المخاطر في العام الواحد، حجم لجنة المخاطر، نسبة المديرين المستقلين في لجنة المخاطر، ووجود رئيس إدارة المخاطر. من أجل ذلك، تم فحص عينة مكونة من 31 بنكا إيطاليا على مدى عشر سنوات (2008-2017) لتحديد التغيرات في هيكل حوكمة الشركات والتعرف على آثار اللوائح الوطنية والأوروبية الحالية التي تبعت الأزمة المالية. وتشير النتائج إلى أن حوكمة المخاطر تتوسط بشكل كاملالعلاقة بين حوكمة الشركات وأداء البنوك. حيث أن البنوك ذات مجالس الإدارة الأوسع والأكثر تنوعا تمتلك آليات حوكمة أفضل لإدارة المخاطر والوصول إلى مستويات أداء أعلى.

5. Mohamed Bastomi, Ubud Salim&Siti Aisjah, "The Roleof CorporateGovernance and Risk Management on Banking FinancialPerformancein Indonesia, 2017" .

هدف هذا البحث إلى دراسة تأثير حوكمة المؤسسات على الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة إندونيسيا خلال الفترة 2011-2015، إما بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل، وقد تمت الدراسة على عينة مكونة من 27 بنكا، وتم الاعتماد على المربعات الصغرى الجزئية "PLS" كأداة لاختبار الفرضيات وتحليلها، كما تم استخدام الحاسب الإحصائي من برنامج Sobel لاختبار المتغيرات الوسيطة مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل). تشير نتائج الدراسة إلى أنّ حوكمة المؤسسات لها تأثير على مخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية والأداء المالي. حيث

يؤدي التطبيق الجيد الحوكمة المؤسسات إلى تقليل من مخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية وبالتالي زيادة الأداء المالي.

المطلب الثالث: مناقشة الدراسات السابقة

لقد جاءت هذه الدراسة امتداد للدراسات السابقة والتي تناولت موضوع دور الحوكمة المصرفية في ادارة المخاطر المالية، حيث استهدفت هذه الدراسة عينة من موظفي بنك البركة الجزائري، لقياس دور تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية في تحسين ادارة المخاطر المالية، اذ نجد أن الدراسات السابقة تناولت العديد من المواضيع.

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة فيما يلي:

الجدول رقم (1.1): مميزات الدراسة الحالية بالمقارنة بالدراسات السابقة

المجال	الدراسات السابقة	الدراسة الحالية
هدف الدراسة	تعدد أهداف الدراسات السابقة بتعدد مواضعها حيث هدفت إلى: - إبراز مدى مساهمة الحوكمة البنكية في تعزيز تنافسية البنوك العمومية. - إبراز أثر تطبيق الحوكمة المصرفية على الأداء المصرفي. - معرفة واقع الحوكمة المصرفية بين النظري والتطبيق. - إبراز دور آليات الحوكمة المصرفية في تفعيل إدارة مخاطر القروض. - إبراز دور الحوكمة المصرفية في إدارة المخاطر المصرفية. - إبراز آلية تطبيق الحوكمة البنوك. - معرفة إستراتيجية البنوك في إدارة المخاطر في ظل الأزمة المالية العالمية.	هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور الحوكمة المصرفية من خلال أبعادها (ضمان وجود إطار فعال للحوكمة المصرفية، الحقوق والمعاملة المتساوية للمساهمين، مراعاة أصحاب المصالح، الإفصاح والشفافية، مسؤوليات مجلس الإدارة، الحوكمة المصرفية) في إدارة المخاطر المالية على مستوى بنك البركة

مجتمع	شملت مجتمعات الدراسات السابقة تقريبا كل البنوك التجارية الناشطة في الجزائر وكذلك خارج الجزائر.	اقتصر مجتمع الدراسة الحالية على موظفي بنك البركة الجزائري وكذلك وكلاته منها: وكالة تيارت، وكالة الجزائر الوسطى، وكالة حيدرة.
المواضيع المعالجة	- أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على إدارة المخاطر في البنوك التجارية. - دور الحوكمة المصرفية في الحد من المخاطر التشغيلية بالبنوك التجارية الجزائرية. - دور إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية-. - إستراتيجية البنوك في إدارة المخاطر في ظل الأزمة المالية العالمية. - دور الحوكمة البنكية في تعزيز تنافسية البنوك العمومية الجزائرية. - الحوكمة المصرفية بين النظري والتطبيق: دراسة مقارنة بين المصارف الاسلامية والتقليدية	عالجت موضوع دور الحوكمة المصرفية في إدارة المخاطر المالية
بيئة الدراسة	جرت في العديد من الدول منها: سويسرا، فرنسا، بريطانيا، ايطاليا، أندنوسيا.	الجزائر.

المصدر: من إعداد الطالبين

خلاصة الفصل:

تتعرض المصارف إلى مجموعة من المخاطر خلال مزاولتها لنشاطها، مما يتطلب على إدارة المصرف معرفة تلك المخاطر وتحديدها بدقة ومعرفة أسباب والعوامل التي تزيد من احتمالات حدوثها واتخاذ إجراءات وقائية لتفاديها أو علاجية لتجنب ومواجهة النتائج المحتملة عن حدوثها لذا فإنه يمكن القول بان معرفة المخاطر وتقويمها وإدارتها من العوامل الرئيسية في نجاح المصارف وازدهارها وتحقيقها لاستقرار الجهاز المصرفي عموما.

إن إدارة المخاطر المصرفية هي جوهر العمل الإداري في المصارف، باعتبار أن المخاطر ملازمة لعمل المصارف بشكل دوري ومتكرر فأضحت السلامة البنكية مقرونة بمدى كفاءة وفعالية إدارة المخاطر المصرفية، لذا تعتبر هذه الأخيرة ركيزة أساسية من ركائز الحوكمة لأنه من غير المعقول التحدث عن سبل التنبؤ بالمخاطر والتصدي لها ومعالجتها من دون الالتزام بمبادئ واليات الحوكمة، لذا حاولت الدراسة إبراز الدور الذي من الممكن أن تلعبه الحوكمة المصرفية في إدارة المخاطر المالية.

الفصل الثاني

الدراسة التطبيقية لبنك البركة الجزائري

تمهيد:

تهدف الدراسة الميدانية لمحاولة تدارك النقائض التي قد تلخص بموضوعية البحث والوصول إلى بعض نتائج التي يمكن من خلالها تقييم دور الحوكمة المصرفية في إدارةالمخاطر المالية، واعتمادا عليها يمكن تقديم بعض التوصيات التي تساهم في تفعيل مبادئ الحوكمة المصرفية للحد من المخاطر المالية.

ونظرا لحداثة تجربة الحوكمة المصرفية في الوكالات المصرفية محل الدراسة، وقلة الدراسات الميدانية بالجامعات الوطنية حول العلاقة بين الحوكمة المصرفية والمخاطر المالية من جهة أخرى، ارتأينا استطلاع آراء عينة من الوكالات المصرفية لبنك البركة الجزائري باستخدام استبيان لاختبار مدى صحة فرضيات الدراسة، حيث يعتبر الاستبيان الخيار الملائم لقياس درجة تطابق وجهات نظر الجانب النظري مع التطبيق الفعلي لمبادئ الحوكمة المصرفية ، وذلك من خلال إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المجمعة من الاستبيان باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية Spss، وقصد الإلمام أكثر بجوانب الدراسة الميدانية تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي:

- **المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية.**
- **المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها.**

المبحث الأول: الطريقة والأدوات

بغرض إتمام الدراسة الميدانية كان لزاما علينا الاعتماد على مجموعة من الإجراءات المنهجية لجمع المعطيات اللازمة،

حيث سنتناول في هذا المبحث كل من: منهج الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة، صدق أداة الدراسة.

المطلب الأول: طبيعة الدراسة الميدانية

كما يعتبر تحديد منهج الدراسة ووصف مجتمع وعينة الدراسة من أهم الإجراءات الأساسية لإنجاز الدراسة الميدانية، فمن خلاله يتم التعرف على خصائص أفراد العينة المستهدفة لإجراء التحليل الاحصائي.

أولا. منهج الدراسة

اعتمدنا في هذا الفصل عند وصفنا لخصائص عينة الدراسة على المنهج الوصفي، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي الاحصائي عند عرضنا لنتائج الدراسة الميدانية والتعليق على نتائجها، وذلك بما يتوافق مع نوع وأهداف الدراسة، وقد اعتمد الطالبين على مقياس ليكارت الخماسي، من أجل حساب المتوسطات المرجحة والتي على أساسها يمكن تحديد اتجاه أفراد العينة.

ثانيا. نموذج الدراسة

انطلاقا من الجانب النظري للدراسة والهدف الذي تسمو اليه، سيتم قياس دور الحوكمة المصرفية في إدارة المخاطر المالية لبنك البركة من خلال الأبعاد الآتية:

1. بعد ضمان وجود إطار فعال لحوكمة المصارف.
2. بعدالحقوق والمعاملة المتساوية للمساهمين.
3. بعد مراعاة أصحاب المصالح
4. بعد الإفصاح والشفافية.
5. بعد مسؤوليات مجلس الإدارة

الشكل رقم (2-1): نموذج الدراسة

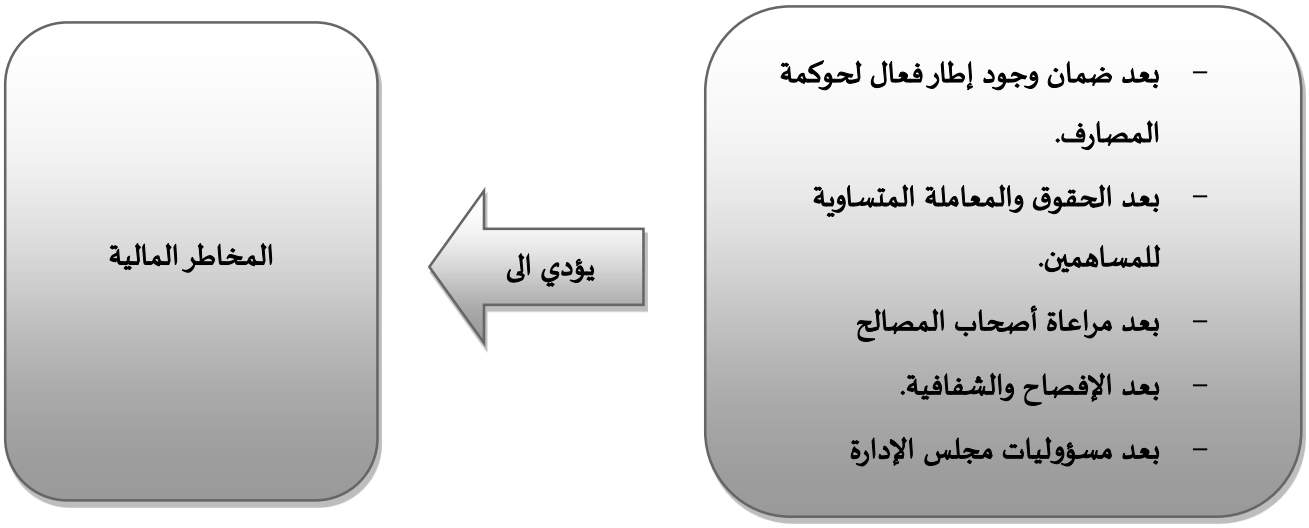

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على الإطار النظري للدراسة

المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة

سوف نحاول من خلال هذا المطب توضيح مجتمع محل الدراسة ومن ثم تبيان عينة الدراسة.

أولا. مجتمع الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي من الدراسة في معرفة دور الحوكمة المصرفية في إدارة المخاطر الماليةولتحقيق هذاالهدف استلزم الأمر أن يشمل مجتمع الدراسة وكالات بنك البركة.

ثانيا. عينة الدراسة

تعبر عينة الدراسة عن مجموعة الوحدات التي يتم اختيارها من المجتمع الكلي من أجل تمثيله في البحث محل الدراسة، والمسح بالعينة يعني شمول جزء من المجتمع الأصلي على أن يكون هذا الجزء ممثلا دقيقا لخصائص المجتمع، ونظرا لصغر حجم المجتمع الأصلي اعتمدنا على أسلوب العينة العشوائية بدل المسح الشام للمجتمع الدراسة، وتمثلت عينة الدراسة في 04 وكالاتلبنك البركة والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (1.2): يوضح عينة الدراسة

البنك	عدد الاستمارات الموزعة عليها
المديرية العامة لبنك البركة	10
وكالة بنك البركة الجزائر الوسطى	10
وكالة بنك البركة حيدرة	10
وكالة بنك البركة تيارت	10

المصدر: من اعداد الطالبين

وقد بلغ عدد الاستمارات الموزعة (40) استمارة على 04 وكالات بنكية بالتناسب، وبعد القيام بجمع الاستبيانات الموزعة تمكنا من استرداد 34 استبيان من أصل 40، وبعد تدقيق الاستبيانات ومراجعتها لأغراض التحليل تم استبعاد 04 منها بسبب عدم صلاحيتها للتحليل اما للنقص أو التناقضات الموجودة في الاجابات، وعليه فقد كان عدد الاستبيانات الخاضعة للتحليل 30 استبيان، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (2-2): يبين الاحصائيات المتعلقة باستمارات الاستبيان

البيان	التكرار	النسبة المئوية
الاستمارات الموزعة	40	%100
الاستمارات المسترجعة	34	%85
الاستمارات غير مسترجعة	06	%15
الاستمارات الملغاة	04	%04
الاستمارات الصالحة للدراسة	30	%75

المصدر: من إعداد الطالبين

المطلب الثالث: أدوات جمع البيانات والمعلومات

سوف نتطرق من خلال هذا المطلب إلى مراحل بناء أداة الدراسة وكذلك وصفها وقياس المتعمد لتحديد إجابات أفراد عينة الدراسة، كما سنبين الأساليب الإحصائية المستعملة في الدراسة.

أولا. أداة الدراسة

قامالطالبين بإعداد استبيان لدراسة دور الحوكمة المصرفية في إدارة المخاطرالماليةبعد الاطلاع على عدد من الكتب والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، صياغة فقرات الاستبيان بما يتوافق مع فرضيات الدراسة.

1. مراحل إعداد الاستبيان:

مرت عملية إعداد الاستبيان بعدة خطوات إلى أن وصلت لشكلها النهائي، وكانت كما يلي:

- إعداد الاستبيان الأولي من أجا استخدامه في جمع البيانات والمعلومات.
- عرض الاستبيان الأولي على المشرفين لاختبار مدى ملائمته لجمع البيانات.
- تعديل الاستبيان الأولي حسب توجيهات المشرف.
- عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين، والذين قدموا مجموعة من التعديلات الهامة من حيث إعادة صياغة بعض العبارات وحذف أخرى وتعديل البعض منها بما يخدم إشكالية الدراسة.
- ضبط الاستبيان بشكله النهائي وتوزيعه على جميع أفراد العينة لجمع البيانات للازمة للدراسة.

2. وصف الاستبيان: قسم الاستبيان إلى جزئيين[1]:

<u>الجزء الأول</u>: حيث يحتوي هذا الجزء على معلومات عامة متعلقة بالمبحوثين، ومن بين هذه المعلومات:

- **السن:** والذي شمل على أربعة فئات كما هي موضحة في استمارة الاستبيان.
- **المستوى التعليمي:** والذي شمل أربع فئات كالتالي: ليسانس، ماستر، ماجستير، دكتوراه، شهادة مهنية.
- **المركز الوظيفي:** والذي تضمن أربعة فئات كالتالي: مدير وكالة، رئيس قسم، إطار مالي، محاسب، مدقق داخلي، موظف إدارة مخاطر.
- **عدد سنوات الخبرة:** وقد قسم إلى أربع فئات كما هي موضحة في استمارة الاستبيان.
- **عدد الدورات التدريبية في مجال المخاطر المالية:** اشتمل هذا المتغير على ثلاث فئات كما هي موضحة في استمارة الاستبيان.

<u>الجزء الثاني</u>: احتوى هذا القسم من الاستبيان على ثلاث محاور متعلقة بموضوع الدراسة، والتي أعدت من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة، وعلى مختلف الأسئلة الفرعية المطروحة مسبقا، وجاءت محاور الاستبيان كما يلي:

المحور الأول: يتعلق بالحوكمة المصرفية بأبعاده الخمسة (ضمان وجود إطار فعال لالحوكمةالمصرفية ، الحقوق والمعاملة المتساوية للمساهمين ، مراعاة أصحاب المصالح، الإفصاح والشفافية، مسؤوليات مجلس الإدارة) وتضمن 19عباراة تقيس مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في الوكالات المصرفية محل الدراسة

[1]- شاهد الملحق رقم 01.

المحور الثاني: الذي كان حول المخاطر المالية والذي اشتمل 09 عبارات تقيس متغير المخاطر المالية في الوكالات المصرفية محل الدراسة.

3. مقياس التحليل:

قد اعتمد الطالبين ين على مقياس ليكارت الخماسي، من أجل حساب المتوسطات المرجحة والتي على أساسها يمكن تحديد اتجاه أفراد العينة، وهو ما سنوضحه في الجدول التالي:

الجدول رقم(2-3): مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5
المتوسط المرجح	1 الى 1.8	1.81 الى 2.6	2.61 الى 3.4	3.41 الى 4.2	4.21 الى 5
درجة الموافقة	منخفض جدا	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جدا

المصدر: محمد عبد الفتاح الصيرفي، البحث العلمي، الدليل التطبيقي للباحثين، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2006، ص 113.

من خلال الجدول، نلاحظ أن طول الفئة قدرت بحوالي (0.8)، والتي حسبت على أساس الأرقام الخمسة 1 و2و3 و4 و5، والتي فيما بينها 4 مسافات، وقد اعتمد الطالبين عند استخدامهم لمقياس ليكارت الخماسي قيمة المتوسط الحاسبي المقدرة ب: (3) كأساس لتحديد اتجاه أفراد العينة عند تقييمهم **لدور الحوكمة المصرفية في إدارة المخاطر المالية**، وقد حسب المتوسط المرجح الأساس وفق العلاقة التالية:

$$\text{المتوسط الحسابي المرجح الأساس} = \frac{\text{مجموع الأوزان}}{\text{عدد الأوزان}} = \frac{5+4+3+2+1}{5} = \frac{15}{5} = 3$$

ثانيا. صدق أداة الدراسة:

1. صدق التحكيم:

قام الطالبين باستخدام أسلوب صدق التحكيم للتأكد من مدى ملائمة مفردات الاستبيان للغرض الذي أعدت من أجله، وقد وزع الاستبيان على مجموعة من الأساتذة المختصين في منهجية البحث العلمي، وذلك بغرض تصحيح وضبط المنهجية من الجانب الشكلي والمنهجي، كما قام الطالبين بتوزيع الاستبيان على مجموعة من الأساتذة

الجامعيين المختصين في مجال الدراسة، وذلك من أجل مناقشة محتوى الاستبيان وتصحيح الأخطاء وتدارك النقائص التي وقع فيها الطالبين ين.

2. صدق الاتساق الداخلي:

يساهم الاتساق الداخلي للاستبيان في الحكم على دقة أداة القياس، وتحديد مدى ثبات الاستبيان وصدقه في قياس العلاقة المراد إثباتها، ويقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل عبارة من عبارات الاستبيان مع المجال الذي تنتمي إليه هذه العبارات، وسنقوم في هذا الجزء بقياس الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور والدرجة الكلية للمحور التابعة له من أجل تحديد العبارات التي إذا تم حذفها لا تؤثر على الاتجاه العام للمحور الذي تنتمي إليه هذه العبارة كما يلي:

3. صدق الاتساق الداخلي لمحور الحوكمة المصرفية

الجدول رقم (2-4): صدق الاتساق الداخلي لعبارات لمحور الأول

رقم	العبارة	معامل الارتباط	مستوى دلالة
بعد ضمان وجود إطار فعال للحوكمة المصرفية:			
01	يتم توزيع المسؤوليات والمصالح بشكل واصح وبما يخدم مصلحة البنك.	0.737	0.000
02	توجد في البنك لجنة متخصصة تعمل على تقويم وإدارة المخاطر.	0.657	0.000
03	تتوافق المتطلبات الرقابية بالنزاهة والسلطة اللازمة للقيام بواجباتها.	0.702	0.000
04	يلتزم مجلس إدارة البنك بتطبيق أعلى معايير الأداء المهني.	0.786	0.000
مبدأ الحقوق والمعاملة المتساوية للمساهمين			
05	للبنك آليات وقوانين تمكن المساهمين من انتخاب أو عزل أعضاء مجلس الإدارة.	0.582	0.001
06	يحصل المساهمون على كافة المعلومات المادية ذات الصلة بالبنك في الوقت المناسب.	0.754	0.000
07	للبنك بنود نمكن المساهم من توجيه أسئلة عن تقرير المراجع الخارجي.	0.639	0.000
08	يتم استشارة جميع المساهمين من قبل ادارة البنك في حالة اتخاذ قرارات تؤثر على مصالحهم.	0.911	0.000

بعد مراعاة أصحاب المصالح			
09	يعمل البنك على تشجيع التعاون مع أصحاب المصالح.	0.605	0.000
10	توجد آليات تمكن الموظفين من إيصال أراءهم واقتراحاتهم.	0.805	0.000
11	للبنك آليات تضمن حصول أصحاب المصالح على المعلومات ذات الصلة وبالقدر الكافي وفي الوقت المناسب.	0.830	0.000
12	هناك موقع الكتروني أو هاتف خاص لتلقي شكاوي العاملين في حالة الممارسات غير الأخلاقية وغير القانونية ضدهم.	0.646	0.000
بعد الإفصاح والشفافية			
13	يلتزم البنك بإصدار القوائم المالية في الوقت المحدد وطبقا للمعايير المحاسبية الدولية.	0.784	0.000
14	يقوم البنك بتوكيل مراجع خارجي مستقل وكفء ومؤهل يقدم تأكيدات أن القوائم المالية تعبر بصدق عن المركز المالي للبنك.	0.732	0.000
15	يفصح البنك عن أهدافه المستقبلية وخططه المالية.	0.669	0.000
16	يتم تقديم صورة واضحة عن المخاطر المالية المتوقعة وسياسة إدارتها.	0.777	0.000
بعد مسؤوليات مجلس الإدارة			
17	يتم تعيين رئيس مجلس الإدارة من بين أعضاء مجلس الإدارة بعد موافقة الجهة الرقابية.	0.662	0.000
18	يقوم مجلس الإدارة بوضع إطار واضح من السياسات والأهداف بما في ذلك موازنات وعمليات مالية.	0.707	0.000
19	يقع على عاتق مجلس الادارة مسؤولية التأكد من التزام عمليات البنك بكافة القوانين السارية.	0.835	0.000

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات نظام spss v26

من خلال الجدول يتبين أنه توجد علاقة ارتباطية بين كل عبارة من عبارات أبعاد محور **الحوكمة المصرفية** والمحور ككل، ذلك أن معامل الارتباط "بيرسن" في كامل الحالات هو أكبر من الصفر، كما أن مستوى الدلالة المحسوبة في جميع الحالات أقل من مستوى الدلالة الجدولية (0.05)، ومنه فان عبارات المحور صادقة لما وضعت لقياسه.

4. **صدق الاتساق الداخلي لمحور المخاطر المالية**

الجدول رقم (2-5): صدق الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني

رقم	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	يوجد بالوكالة قسم يختص بإدارة المخاطر البنكية.	0.779	0.000
02	إدارة المخاطر هي مسؤولية أطراف رئيسية في هيكل حوكمة البنك.	0.805	0.000
03	تقوم السلطات التنظيمية والقانونية بتوفير قواعد إرشادية حول إدارة المخاطر المالية.	0.621	0.000
04	يقوم مجلس الإدارة بالتأكد من أن نظم المخاطر تطبق في الوكالات بشكل جيد في جميع الأوقات.	0.878	0.000
05	يوجد بالبنك لجنة للمخاطر تراجع استراتيجيات وسياسات المخاطر المالية.	0.939	0.000
06	تراقب اللجنة استخدام إدارة المخاطر المالية للأساليب والمعايير الدولية في قياس المخاطر المالية.	0.907	0.000
07	ترفع اللجنة تقارير دورية عن طبيعة وحجم المخاطر المالية التي يتعرض لها البنك.	0.792	0.000
08	تقوم إدارة المخاطر المالية في البنك بتقييم المخاطر الحالية والمتوقعة.	0.797	0.000
09	تعمل إدارة المخاطر المالية على مراجعة الالتزام بسياسات المخاطر في البنك.	0.765	0.000

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامجspss v26

من خلال الجدول يتبين أنه توجد علاقة ارتباطية بين كل عبارة من عبارات الأبعاد محور **المخاطر المالية** والمحور ككل، ذلك أن معامل الارتباط "بيرسن" في كامل الحالات هو أكبر من الصفر، كما أن مستوى الدلالة المحسوبة في جميع الحالات أقل من مستوى الدلالة الجدولية (0.05)، ومنه فان عبارات المحور صادقة لما وضعت لقياسه.

5. **صدق الاتساق البنائي:**

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق أداة الدراسة، والذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي يرجى الوصول اليها، ويبين مدى ارتباط كل محور من محاور الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الدراسة، ويفترض هذا النمط من الصدق أن كل مقياس أو أداة قياس تمكننا من القدرة على التنبؤ بالخاصية المدروسة، فكلما كانت المحاور متسقة مع الدرجة الكلية للاستبيان كلما دل ذلك على حسن التنبؤ والتوقع.

الجدول رقم (2-6): الارتباط بين درجة كل محور والدرجة الكلية لفقرات الاستبيان

المحور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الحوكمة المصرفية	0.907	0.000
المخاطر المالية	0.952	0.000

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات نظام spss v26

من الجدول أعلاه نلاحظ أن كل معاملات الارتباط "بيرسن" ذات دلالة معنوية، كما أن كل قيم الدلالة للمحاور الثلاثة المدروسة كانت أقل من (0.05)، وبذلك تعتبر جميع محاور الاستبيان صادقة لما وضعت لقياسه.

ثالثا. ثبات الاستبيان

يقصد بثبات الاستبيان أن يعطي هذا الاستبيان نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبيان أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى إن ثبات الاستبيان يعني استقرار النتائج وعدم تغيرها بشكل كبير فيما لو تم توزيع الاستبيان على أفراد العينة عدة مرات خلال فترة زمنية معينة.

وقد اعتمد الطالبين في قياس الثبات على حساب معامل "ألفا كرومباخ".

الجدول رقم (2-7) : يبين نتائج ألفاكرومباخ

المجال	عدد العبارات	معامل ألفاكرومباخ
بعد ضمان وجود إطار فعال للحوكمة المصرفية	04	0.921
مبدأ الحقوق والمعاملة المتساوية للمساهمين	04	0.838
بعد مراعاة أصحاب المصالح	04	0.702
بعد الإفصاح والشفافية	04	0.826
بعد مسؤوليات مجلس الإدارة	03	0.747
الحوكمة المصرفية	19	0.924
المخاطر المالية	09	0.882
الدراسة ككل	**28**	**0.941**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامجspss v26

نلاحظ من الجدول أعلاه أن كل قيم ألفا كرومبانخ المحسوبة للمحاور والدراسة كانت أكبر من (06)، وهو المعدل الأدنى المقبول، وقد تراوحت معدلات ألفاكرونباخ بين (0.702) و (0.924) وبلغت قيمة ألفا كرومباخ لجميع محاور الدراسة (0.941)، وهي نسبة جد عالية وهذا ما يدل على ثبات الاستبيان، وهذا ما يضفي ثقة أكبر على نتائج الدراسة.

رابعا. اختبار التوزيع الطبيعي

الجدول رقم (8.2): نتائج اختبار كولموجروف-سمرنوف

المحاور	Kolmogoroov-sminrov	sig
الحوكمة المصرفية	0.142	0.128
المخاطر المالية	0.169	0.129
الدراسة ككل	0.186	0.110

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss v26

يتضح من خلال الجدول أن القيمة المعنوية sig لجميع المحاور الدراسة أكبر من مستوى الدلالة (0.05) وبالتالي نستنتج أن بيانات العينة تتبع التوزيع الطبيعي.

خامسا. الأساليب الإحصائية المستعملة

بعد استلام الاستبيانات الموزعة والتأكد من صلاحيتها لإجراء التحليل الإحصائي، تم الاستعانة ببرنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Spss لتحليل البيانات، وفي إطار ذلك تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1. **اختبار الثبات:** يعتبر اختبار "ألفا كرومباخAlpha Cronbatch" من أهم الاختبارات الإحصائية المهمة لتحليل البيانات، حيث يتم استخدامه بهدف التحقق من الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان، ويتراوح معامل الثبات بين الصفر والواحد الصحيح (0-1)، ويكون هذا المقياس ذو مصداقية ويمكن الاعتماد عليه إذا كانت القيمة المحسوبة تساوي (0.60) فأكثر، حيث يدل ذلك على أن قائمة الاستبيان تتمتع بثبات داخلي.
2. **معامل الارتباط بيرسن Pearson:** وذلك من أجل حساب الاتساق الداخلي والاتساق البنائي لمحاور الدراسة.
3. **الأساليب الإحصائية الوصفية:** اعتمدت الطالبين تان في دراستهم على مجموعة من الأساليب الاحصائية الوصفية خاصة فيما يتعلق بخصائص عينة الدراسة، وهنا استعمل الطالبين ان كل من النسب المئوية والتكرارات، لتحديد وتحليل اجابة أفراد العينة، واعتمد الطالبين ان على كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، والتي تحصل عليها من مخرجات برنامج spss.
4. **اختبار(T) للعينة الواحدة (One Sample T-Test):** والذي استخدم من أجل ثبات أو نفي فرضيات الدراسة.
5. **اختبار الخطي البسيط:** لتحديد مدى العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.
6. **التباين الأحادي Anova:** لتحديد الاختلافات بين إجابات أفراد العينة.

المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها

يوضح هذا المبحث، النتائج التي توصلت إليها الدراسة الميدانية، بعد استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss)، في عملية التحليل الإحصائي، واستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، وإجراء المعالجة الإحصائية، من أجل تحليل وتفسير ما أسفرت عليه الدراسة فيما يتعلق بنتائج البيانات التعريفية الأولية المتعلقة بعينة الدراسة، وكذلك تحليل وعرض النتائج المتعلقة بمتغيرات الدراسة.

المطلب الأول: خصائص أفراد عينة الدراسة

من خلال البيانات العامة التي تم جمعها من المبحوثين، بوساطة الجزء الأول من استمارة الاستبيان، وباستخدام التكرارات الإحصائية، سيتم تحديد خصائص العينة، وذلك بهدف التعرف على صفات المبحوثين من حيث التركيبة الجنسية، العمرية، المركز الوظيفي ومن حيث عدد سنوات الخبرة وعدد الدورات التدريبية في مجال المخاطر المالية، حيث هذه الصفات تمثل متغيرات قد تؤثر في نتائج هذه الدراسة. والجداول الآتية تشمل التوزيعات التكرارية لهذه المتغيرات.

أولا. الجنس:

الجدول رقم (2-9): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

	التكرار	النسبة
ذكر	20	%66.7
أنثى	10	%33.3
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss v26

من خلال الجدول نلاحظ أن (66.7%) من أفراد عينة الدراسة تمثلت في ذكر، فيما (33.3%) تمثلت في فئة أنثى.

الشكل رقم(2-2):توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

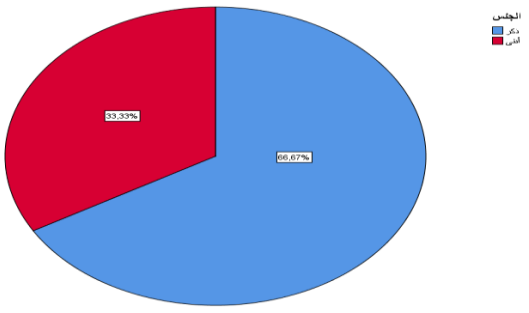

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

ثانيا. السن :

الجدول رقم (2-10): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن

	التكرار	النسبة
أقل من 30 سنة	06	%20
من 30 الى أقل من 40 سنة	16	%53.3
من 40 الى أقل من 50 سنة	06	%20
أكبر من 50 سنة	02	%6.7
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss v26

من خلال الجدول نلاحظ أن أغلب أفراد عينة الدراسة سنهم يتراوح بين 30 الى أقل من 40 سنة وذلك بنسبة (53.3%)، لتليها فئة أقل من 30 سنة وفئة من 40سنة إلى أقل من 50 سنة بنسب متساوية قدرها (20%)، وفي الأخير أفراد عينة الدراسة الذين سنهم أكبر من 50 سنة بنسبة (6.7%).

الشكل رقم (3.2): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن

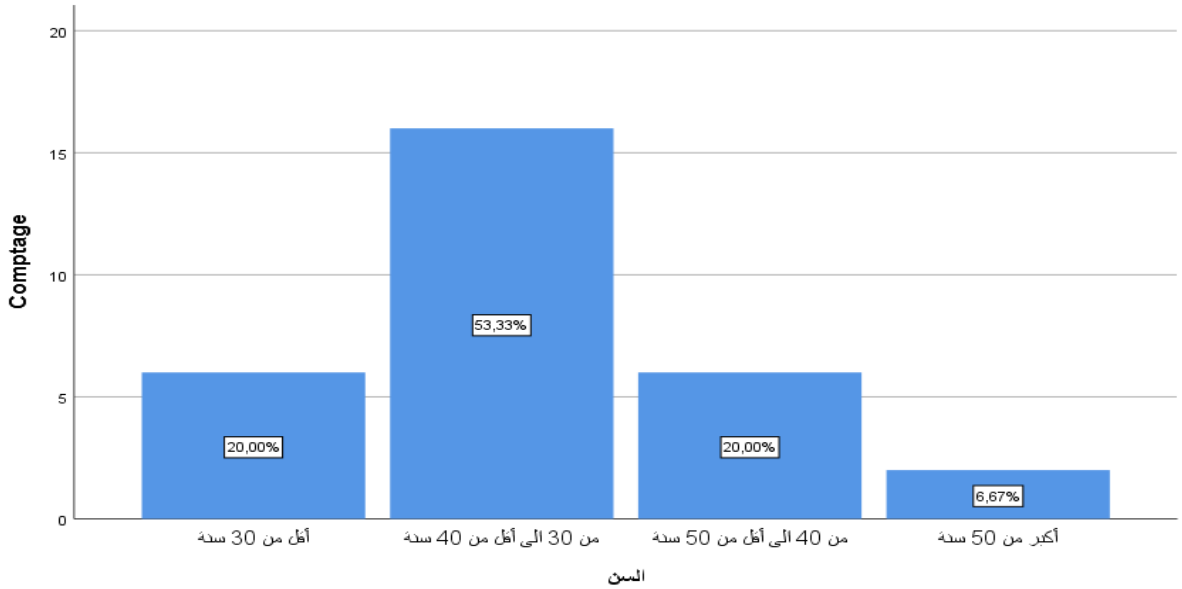

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss v26

ثالثا. المستوى الدراسي:

الجدول رقم (2-11): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الدراسي

	التكرار	النسبة
ليسانس	10	%33.3
ماستر	11	%36.7
دكتوراه	06	%20
شهادة مهنية	03	%10
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss v26

من خلال الجدول نلاحظ أن أغلبية أفراد عينة الدراسة كان مستواهم ماستر بنسبة (36.7%)، فيما كانت نسبة أفراد عينة الدراسة الحاصلين على شهادة ليسانس (33.32%)، أما الأفراد المتحصلين على شهادة دكتوراه فكانت نسبتهم (20%)، وفي الأخير أفراد عينة الدراسة المتحصلون على شهادة مهنية بنسبة (10%).

الشكل رقم (4.2): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى الدراسي

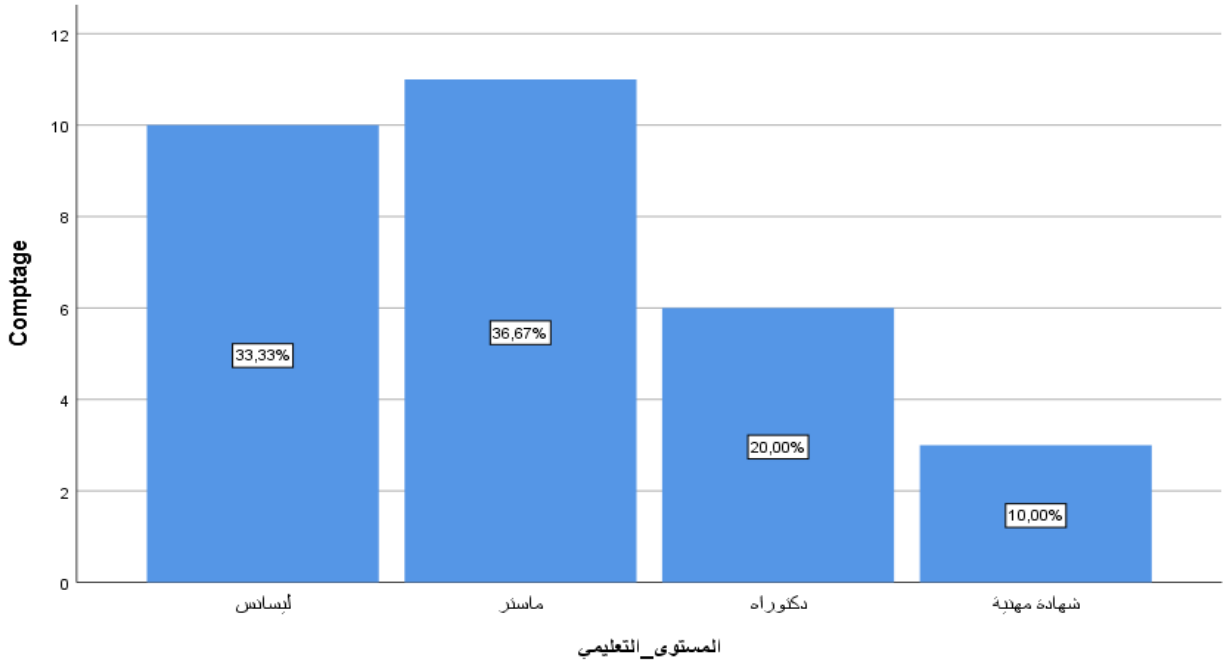

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss v26

رابعا. المركز الوظيفي :

الجدول رقم (2-12): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المركز الوظيفي

	التكرار	النسبة
رئيس قسم	08	%26.7
اطار مالي	13	%43.3
محاسب	02	%6.7
مدقق داخلي	02	%6.7
موظف ادارة مخاطر	05	%16.7
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss v26

من خلال الجدول نلاحظ أن أفراد عينة الدراسة توزعت على معظم فئات متغير الوظيفة، حيث كانت فئة إطار مالي فيالمرتبة الأول بنسبة (43.3%)، لتليها فئة رئيس قسم بنسبة (26.7%)، ثم فئة موظف ادارة مخاطر بنسبة (16.7) وفي الأخير فئة محاسبومدقق داخلي بنسب متساوية قدرها متساوية (6.7%).

الشكل رقم (2-5): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المركز الوظيفي

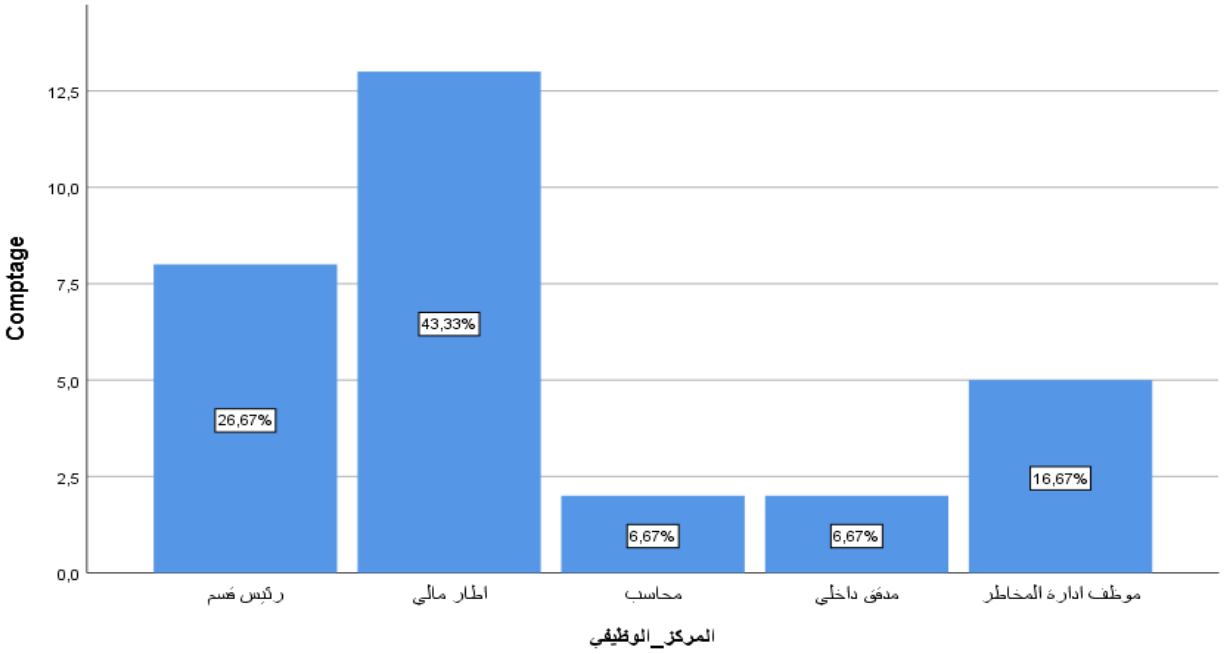

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss v26

خامسا. عدد سنوات الخبرة:

الجدول رقم (2-13): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة

	التكرار	النسبة
أقل من 05 سنوات	09	%30
من 06 الى 10 سنوات	12	%40
من 11 الى 15 سنة	03	%10
أكثر من 15 سنة	06	%20
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss v26

من خلال الجدول نلاحظ أن أفراد عينة الدراسة توزعت على كل فئات متغير الخبرة المهنية، حيث كانت فئة من 06 إلى 10 سنوات في المرتبة الأولى بنسبة (40%)، لتليها فئة أقل من 05 سنوات بنسبة(30%) ، ثم فئة أكثر من 15 سنة (20%)، وفي الأخير فئة من 11 الى 15 سنة بنسبة (10%).

الشكل رقم (6.2): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة

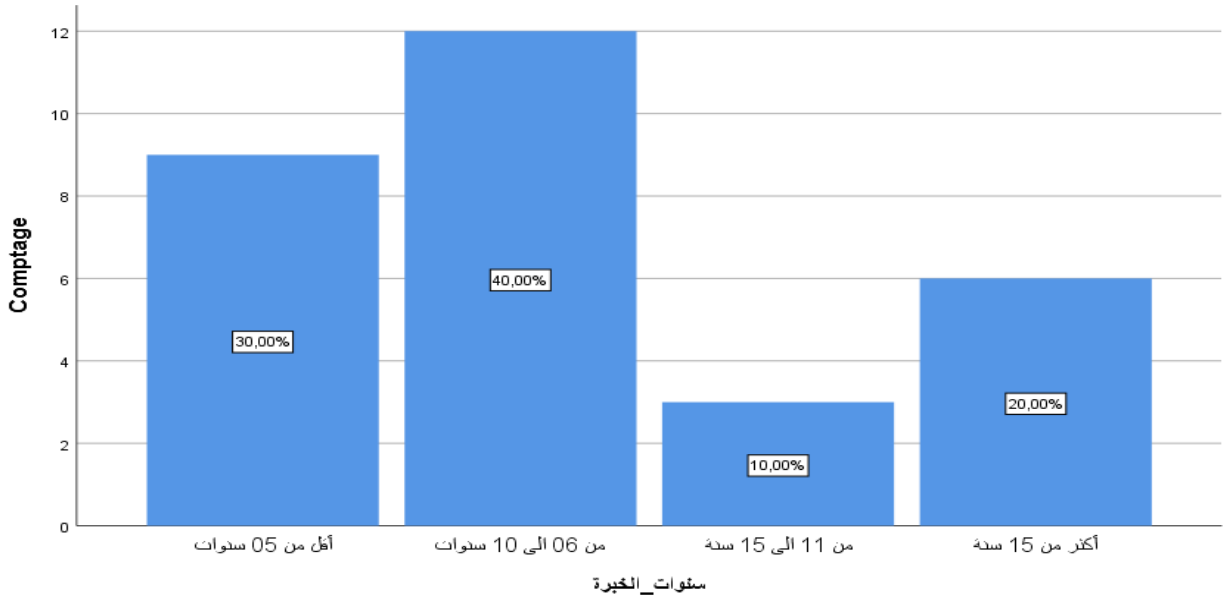

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss v26

سادسا. عدد الدورات:

الجدول رقم (2-14): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير عدد الدورات في مجال ادارة المخاطر

	التكرار	النسبة
أقل من 05 دورات	28	%93.3
من 05 الى 10 دورات	02	%6.7
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss v26

من خلال الجدول نلاحظ أن (93.3%) من أفراد عينة الدراسة أجرو أقل من 05 دورات في مجال ادارة المخاطر المالية، فيما البقيةكان أفراد عينة الدراسة الذين لديهم أكثر من 05 الى 10 دورات بنسبة قدرها (6.7%).

الشكل رقم (7.2): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير عدد الدورات في مجال ادارة المخاطر

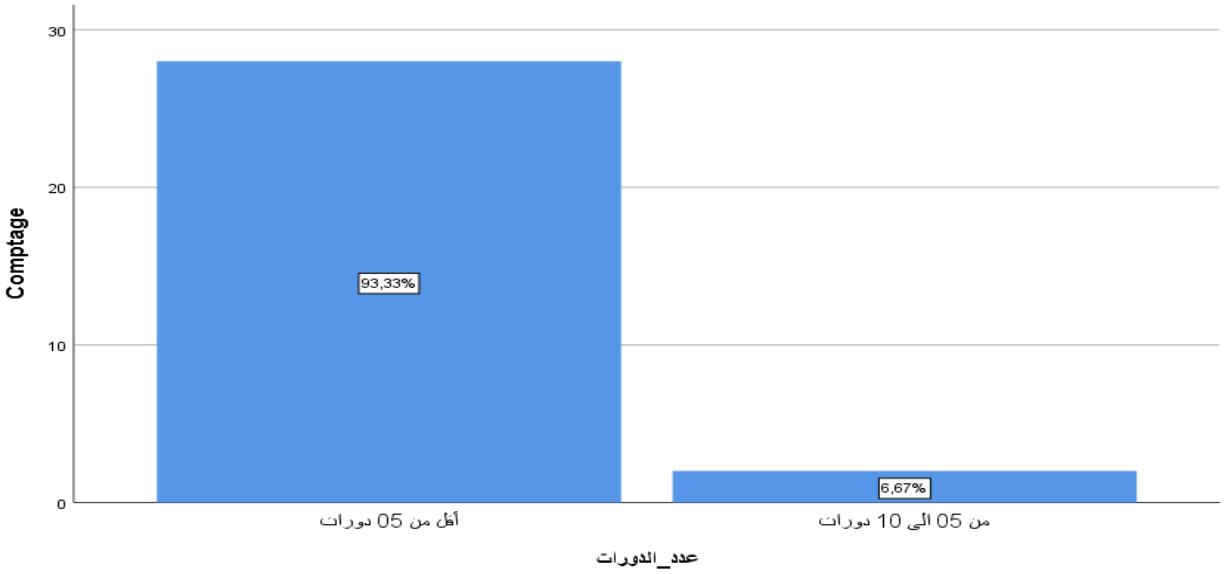

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss v26

المطلب الثاني: عرض نتائج الدراسة وتحليلها

يتم من خلال هذا المطلب عرض إجابات أفراد عينة الدراسة كما جاءت في الإجابات المستلمة في شكل متوسطات حسابية وانحراف معياري، من أجل أخذ صورة أولية عن الإجابات، واستنتاج الاتجاه العام لإجابات أفراد عينة الدراسة، وتحقيق من الفرضيات المصاغة وهذا قبل إجراء الاختبارات الإحصائية التي تثبت أو تنفي هذه الأخيرة.

أولا. عرض وتحليل نتائج محور الحوكمة المصرفية

1. تحليل فقرات بعد ضمان وجود إطار فعال لالحوكمة المصرفية

يلخص الجدول الموالي إجابات أفراد عينة الدراسة حول بعد ضمان وجود إطار فعال للحوكمةالمصرفية ، وهذا استنادا إلى درجات الإجابة لمقياس ليكارت الخماسي الذي تم اعتماده في بناء الاستبيان.

الجدول رقم (2-15): نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول بعد ضمان وجود إطار فعال للحوكمة المصرفية

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام للعينة	درجة الموافقة
1. يتم توزيع المسؤوليات والمصالح بشكل واصح وبما يخدم مصلحة البنك.	4,47	0,776	موافق تماما	مرتفعة جدا
2. توجد في البنك لجنة متخصصة تعمل على تقويم وإدارة المخاطر.	4,20	0,887	موافق	مرتفعة
3. تتوافق المتطلبات الرقابية بالنزاهة والسلطة اللازمة للقيام بواجباتها.	4,53	0,776	موافق تماما	مرتفعة جدا
4. يلتزم مجلس إدارة البنك بتطبيق أعلى معايير الأداء المهني.	4,67	0,661	موافق تماما	مرتفعة جدا
المتوسط العام لبعد ضمان وجود إطار فعال للحوكمة المصرفية	4,4667	0,70016	**موافق تماما**	**مرتفعة جدا**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات نظام Spss v26

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن أغلبية إجابات أفراد عينة الدراسة كانت ايجابية حول عبارات المتعلقة ببعد **ضمان وجود إطار فعال للحوكمة المصرفية** ، حيث بلغ المتوسط العام للبعد **(4.46)** والذي يشير إلى درجة إجابة **"موافق تماما"**، مما يدل على درجة موافقة مرتفعة جدا ، كما بلغ الانحراف المعياري **(0.700)** وهو أصغر من **(04)** وهذا ما يشير إلى درجة تقارب في الأجوبة من أفراد العينة ، كما يشير الجدول إلى أن العبارة رقم **(02)** التي مفادها **"يلتزم مجلس**

إدارة البنك بتطبيق أعلى معايير الأداء المهني" هي التي حصلت على أعلى متوسط حسابي في بعد ضمان وجود إطار فعال لالحوكمة المصرفية ، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها **(4.67)** والانحراف معياري قدر بي **(0.661)** ، فيما كانت أقل عبارة هي عبارة رقم **(02)** والتي مفادها **" توجد في البنك لجنة متخصصة تعمل على تقويم وإدارة المخاطر"** والتي حصلت على متوسط حسابي قدره **(4.20)** وانحراف معياري قدر بي **(0.887)**.

2. تحليل فقرات بعد الحقوق والمعاملة المتساوية للمساهمين

يلخص الجدول الموالي إجابات أفراد عينة الدراسة حول بعد الحقوق والمعاملة المتساوية للمساهمين، وهذا استنادا إلى درجات الإجابة لمقياس ليكارت الخماسي الذي تم اعتماده في بناء الاستبيان.

الجدول رقم (2-16): نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول بعد الحقوق والمعاملة المتساوية للمساهمين

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام للعينة	درجة الموافقة
5. للبنك آليات وقوانين تمكن المساهمين من انتخاب أو عزل أعضاء مجلس الإدارة.	4,67	0,661	موافق تماما	مرتفعة جدا
6. يحصل المساهمون على كافة المعلومات المادية ذات الصلة بالبنك في الوقت المناسب.	4,43	0,817	موافق تماما	مرتفعة جدا
7. للبنك بنود نمكن المساهم من توجيه أسئلة عن تقرير المراجع الخارجي.	4,30	1,119	موافق تماما	مرتفعة جدا
8. يتم استشارة جميع المساهمين من قبل ادارة البنك في حالة اتخاذ قرارات تؤثر على مصالحهم.	3,77	1,165	موافق	مرتفعة
المتوسط العام لبعد الحقوق والمعاملة المتساوية للمساهمين	4,0833	,87181	**موافق**	**مرتفعة**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات نظام Spss v26

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن أغلبية إجابات أفراد عينة الدراسة كانت ايجابية حول عبارات المتعلقة ببعد **الحقوق والمعاملة المتساوية للمساهمين** ، حيث بلغ المتوسط العام للبعد **(4.08)** والذي يشير إلى درجة إجابة **"موافق"**، مما يدل على درجة موافقة مرتفعة ، كما بلغ الانحراف المعياري **(0.871)** وهو أصغر من **(01)** وهذا ما يشير إلى درجة تقارب في الأجوبة من أفراد العينة ، كما يشير الجدول إلى أن العبارة رقم **(05)** التي مفادها **"للبنك آليات وقوانين تمكن المساهمين من انتخاب أو عزل أعضاء مجلس الإدارة"** هي التي حصلت على أعلى متوسط حسابي في بعد الحقوق والمعاملة المتساوية للمساهمين، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها **(4.67)** والانحراف معياري قدر بي **(0.661)** ، فيما كانت أقل عبارة هي عبارة رقم **(07)** والتي مفادها **" للبنك بنود نمكن المساهم من توجيه أسئلة عن تقرير المراجع الخارجي"**والتي حصلت على متوسط حسابي قدره **(4.30)** وانحراف معياري قدر بي **(1.119)**.

3. تحليل فقرات بعد مراعاة أصحاب المصالح

يلخص الجدول الموالي إجابات أفراد عينة الدراسة حول بعد مراعاة أصحاب المصالح، وهذا استنادا إلى درجات الإجابة لمقياس ليكارت الخماسي الذي تم اعتماده في بناء الاستبيان.

الجدول رقم (2-17): نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول بعد مراعاة أصحاب المصالح

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام للعينة	درجة الموافقة
9. يعمل البنك على تشجيع التعاون مع أصحاب المصالح.	4,60	0,675	موافق تماما	مرتفعة جدا
10. توجد آليات تمكن الموظفين من إيصال أراءهم واقتراحاتهم.	4,00	1,509	موافق	مرتفعة
11. للبنك آليات تضمن حصول أصحاب المصالح على المعلومات ذات الصلة وبالقدر الكافي وفي الوقت المناسب.	4,13	1,008	موافق	مرتفعة
12. هناك موقع الكتروني أو هاتف خاص لتلقي شكاوى العاملين في حالة الممارسات غير الأخلاقية وغير القانونية ضدهم.	4,50	0,974	موافق تماما	مرتفعة جدا
المتوسط العام لبعد مراعاة أصحاب المصالح	4,3083	0,78697	**موافق تماما**	مرتفعة جدا

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات نظام Spss v26

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن أغلبية إجابات أفراد عينة الدراسة كانت ايجابية حول عبارات المتعلقة ببعد **مراعاة أصحاب المصالح** ، حيث بلغ المتوسط العام للبعد **(4.30)** والذي يشير إلى درجة إجابة **"موافق تماما"**، مما يدل على درجة موافقة مرتفعة جدا ، كما بلغ الانحراف المعياري **(0.786)** وهو أصغر من **(01)** وهذا ما يشير إلى درجة تقارب في الأجوبة من أفراد العينة ، كما يشير الجدول إلى أن العبارة رقم **(09)** التي مفادها **"يعمل البنك على تشجيع التعاون مع أصحاب المصالح."** هي التي حصلت على أعلى متوسط حسابي في بعد مراعاة أصحاب المصالح، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها **(4.60)** والانحراف معياري قدر بي **(0.675)** ، فيما كانت أقل عبارة هي عبارة رقم **(10)** والتي مفادها **" توجد آليات تمكن الموظفين من إيصال أرائهم واقتراحاتهم."** والتي حصلت على متوسط حسابي قدره **(04)** وانحراف معياري قدر بي **(1.509)**.

4. تحليل فقرات بعد الإفصاح والشفافية:

يلخص الجدول الموالي إجابات أفراد عينة الدراسة حول بعد الإفصاحوالشفافية، وهذا استنادا إلى درجات الإجابة لمقياس ليكارت الخماسي الذي تم اعتماده في بناء الاستبيان.

الجدول رقم (2-18): نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول بعد الإفصاح والشفافية

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام للعينة	درجة الموافقة
13. يلتزم البنك بإصدار القوائم المالية في الوقت المحدد وطبقا للمعايير المحاسبية الدولية.	4,33	1,184	موافق تماما	مرتفعة جدا
14. يقوم البنك بتوكيل مراجع خارجي مستقل وكفء ومؤهل يقدم تأكيدات أن القوائم المالية تعبر بصدق عن المركز المالي للبنك.	3,93	1,413	موافق	مرتفعة
15. يفصح البنك عن أهدافه المستقبلية وخططه المالية.	3,80	1,215	موافق	مرتفعة
16. يتم تقديم صورة واضحة عن المخاطر المالية المتوقعة وسياسة إدارتها.	4,13	1,196	موافق	مرتفعة
المتوسط العام لبعد الإفصاح والشفافية	4,0500	1,01794	**موافق**	**مرتفعة**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات نظام Spss v26

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن أغلبية إجابات أفراد عينة الدراسة كانت ايجابية حول عبارات المتعلقة ببعد **الإفصاح والشفافية**، حيث بلغ المتوسط العام للبعد **(4.05)** والذي يشير إلى درجة إجابة **"موافق"**، مما يدل على درجة موافقة مرتفعة،كما بلغ الانحراف المعياري **(1.01)**وهو أكبر من الواحد مما يدل على درجة تشتت مرتفعة وعدم تجانس لإجابات أفراد عينة الدراسة، كما يشير الجدول إلى أن العبارة رقم **(13)** التي مفادها **" يلتزم البنك بإصدار القوائم المالية في الوقت المحدد وطبقا للمعايير المحاسبية الدولية."** هي التي حصلت على أعلى متوسط حسابي في بعد الإفصاح والشفافية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها **(4.33)** والانحراف معياري قدر بي **(1.184)** ، فيما كانت أقل عبارة هي عبارة رقم **(15)** والتي مفادها " **يفصح البنك عن أهدافه المستقبلية وخططه المالية.**"والتي حصلت على متوسط حسابي قدره **(3.80)** وانحراف معياري قدر بي **(1.215).**

5. تحليل فقرات بعد مسؤوليات مجلس الإدارة

يلخص الجدول الموالي إجابات أفراد عينة الدراسة حول **بعد مسؤوليات مجلس الإدارة**، وهذا استنادا إلى درجات الإجابة لمقياس ليكارت الخماسي الذي تم اعتماده في بناء الاستبيان.

الجدول رقم (2-19): نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول بعد مسؤوليات مجلس الإدارة

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام للعينة	درجة الموافقة
17. يتم تعيين رئيس مجلس الإدارة من بين أعضاء مجلس الإدارة بعد موافقة الجهة الرقابية.	4.60	0,675	موافق تماما	مرتفعة جدا
18. يقوم مجلس الإدارة بوضع إطار واضح من السياسات والأهداف بما في ذلك موازنات وعمليات مالية.	4,47	0,730	موافق تماما	مرتفعة جدا
19. يقع على عاتق مجلس الإدارة مسؤولية التأكد من التزام عمليات البنك بكافة القوانين السارية.	4,73	0,521	موافق تماما	مرتفعة جدا
المتوسط العام لبعد مسؤوليات مجلس الإدارة	4,6000	0,52814	**موافق تماما**	مرتفعة جدا

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات نظام Spss v26

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن أغلبية إجابات أفراد عينة الدراسة كانت ايجابية حول عبارات المتعلقة ببعد **مسؤوليات مجلس الإدارة**، حيث بلغ المتوسط العام للبعد **(4.60)** والذي يشير إلى درجة إجابة **"موافق"**، مما يدل على درجة موافقة مرتفعة،كما بلغ الانحراف المعياري **(0.528)** وهو أصغر من **(01)** وهذا ما يشير إلى درجة تقارب في الأجوبة من أفراد العينة، كما يشير الجدول إلى أن العبارة رقم **(19)** التي مفادها **"يقع على عاتق مجلس الإدارة مسؤولية التأكد من التزام عمليات البنك بكافة القوانين السارية."** هي التي حصلت على أعلى متوسط حسابي في بعد مسؤوليات مجلس الإدارة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها **(4.73)** والانحراف معياري قدر بي **(0.521)**، فيما كانت أقل عبارة هي عبارة رقم **(18)** والتي مفادها **" يقوم مجلس الإدارة بوضع إطار واضح من السياسات والأهداف بما في ذلك موازنات وعمليات مالية."** والتي حصلت على متوسط حسابي قدره **(4.47)** وانحراف معياري قدر بي **(0.730)**.

ثانيا. عرض وتحليل نتائج محور المخاطر المالية

يلخص الجدول الموالي إجابات أفراد عينة الدراسة حول محور المخاطر المالية، وهذا استنادا إلى درجات الإجابة لمقياس ليكارت الخماسي الذي تم اعتماده في بناء الاستبيان.

الجدول رقم (2-20): نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول محور المخاطر المالية

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام للعينة	درجة الموافقة
1. يوجد بالوكالة قسم يختص بإدارة المخاطر البنكية.	3,10	1,749	محايد	متوسطة
2. إدارة المخاطر هي مسؤولية أطراف رئيسية في هيكل حوكمة البنك.	4,03	1,426	موافق	مرتفعة
3. تقوم السلطات التنظيمية والقانونية بتوفير قواعد إرشادية حول إدارة المخاطر المالية.	4,50	0,777	موافق تماما	مرتفعة جدا
4. يقوم مجلس الإدارة بالتأكد من أن نظم المخاطر تطبق في الوكالات بشكل جيد في جميع الأوقات.	4,10	1,348	موافق	مرتفعة
5. يوجد بالبنك لجنة للمخاطر تراجع استراتيجيات وسياسات المخاطر المالية.	3,93	1,484	موافق	مرتفعة
6. تراقب اللجنة استخدام إدارة المخاطر المالية للأساليب والمعايير الدولية في قياس المخاطر المالية.	3,87	1,383	موافق	مرتفعة
7. ترفع اللجنة تقارير دورية عن طبيعة وحجم المخاطر المالية التي يتعرض لها البنك.	4,03	1,033	موافق	مرتفعة
8. تقوم إدارة المخاطر المالية في البنك بتقييم المخاطر الحالية والمتوقعة.	4,37	0,850	موافق تماما	مرتفعة جدا
9. تعمل إدارة المخاطر المالية على مراجعة الالتزام بسياسات المخاطر في البنك.	4,27	0,828	موافق تماما	مرتفعة جدا
المتوسط العام لمحور المخاطر المالية	**4,0222**	**0,89766**	**موافق**	**مرتفعة**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات نظام Spss v26

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن أغلبية إجابات أفراد عينة الدراسة كانت ايجابية حول عبارات المتعلقة بمحور المخاطر المالية، حيث بلغ المتوسط العام للمحور **(3.81)** والذي يشير إلى درجة إجابة **"موافق"**، مما يدل على درجة موافقة مرتفعة، كما بلغ الانحراف المعياري **(0.626)** وهو أصغر من **(01)** وهذا ما يشير إلى درجة تقارب في الأجوبة من أفراد العينة، كما يشير الجدول إلى أن العبارة رقم **(03)** التي مفادها " تقوم السلطات التنظيمية والقانونية بتوفير قواعد إرشادية حول إدارة المخاطر المالية.هي التي حصلت على أعلى متوسط حسابي في محور المخاطر المالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها **(3.50)** والانحراف معياري قدر بي **(0.777)**، فيما كانت أقل عبارة هي عبارة رقم **(01)** والتي مفادها " **يوجد بالوكالة قسم يختص بإدارة المخاطر البنكية"** والتيحصلت على متوسط حسابي قدره **(3.10)** وانحراف معياري قدر بي **(1.749)**.

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات

بعد استعراض مواصفات عينة الدراسة وتحليل الإجابات، في هذا المطلب سنحاول اختبار الفرضيات التي تم ذكرها في نص الإشكالية، وتوضيح مقدار التأثير والارتباط بين متغيرات الدراسة، الأمر الذي يساعد في إعطاء كافة المؤشرات الإحصائية ذات الدلالة العلمية في الإجابة على الأسئلة المطروحة.

أولا. اختبار الفرضيةالرئيسية الأولى:

بهدف اختبار الفرضية الرئيسية الأولى من الدراسة والتي مفادها تلتزم الوكالات المصرفية لبنك البركة محل الدراسة بتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية، قام الطالبين بإجراء اختبار (T-Test) على عبارات المحور الأول من الاستبيان، وتمت صياغة فرضية العدمية والفرضية البديلة كما يلي:

- **فرضية العدمية H0:** لا تلتزم الوكالات المصرفية لبنك البركة محل الدراسة بتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية.
- **فرضية البديلةH1:** تلتزم الوكالات المصرفية لبنك البركة محل الدراسة بتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية

.

الجدول رقم(2-21): نتائج اختبار (T-Test) للفرضية الرئيسية الأولى

المتغير	المتوسط الحسابي	قيمة Tالجدولية	درجة الحرية	قيمة T	مستوى المعنوية
M1	4.30	1.69	29	36.196	0.000

المصدر: من اعداد الطالبين ين بالاعتماد على مخرجات نظام spss v26

بالعموم فان المتوسط الحسابي للمحور ككل قد بلغ (4.30) وهو أكبر من المتوسط الحسابي المستخدم في الدراسة (3)، وهذا يدل على أن أفراد العينة يؤكدون أن الوكالات المصرفية محل الدراسة تلتزم بتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية وللتأكد من صحة النتائج اعتمد الطالبين على اختبار T-test.

يبين الجدول أعلاه أ قيمة (T) المحسوبة (36.196) وهي أكبر من قيمة T الجدولية والمقدرة بي (1.69)، كما أن مستوى الدلالة المحسوبة (0.000) أقل من (0.05)، بناءا على قاعدة اتخاذ القرار فانه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على: "تلتزم الوكالات المصرفية لبنك البركة محل الدراسة بتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية ".

ثانيا. اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

وبهدف اختبار الفرضية الثانية من الدراسة والتي مفادها تعتمد الوكالات المصرفية لبنك البركة محل الدراسة بتطبيق سياسة واضحة لإدارة المخاطر المالية، قام الطالبين بإجراء اختبار (T-Test) على عبارات المحور الثاني من الاستبيان، وتمت صياغة فرضية العدمية والفرضية البديلة كما يلي:

- **الفرضية العدمية H0:** لا تعتمد الوكالات المصرفية لبنك البركة محل الدراسة بتطبيق سياسة واضحة لإدارة المخاطر المالية.
- **الفرضية البديلةH1:** تعتمد الوكالات المصرفية لبنك البركة محل الدراسة بتطبيق سياسة واضحة لإدارة المخاطر المالية.

الجدول رقم (2-22): نتائج اختبار (T-Test) للفرضية الرئيسية الثانية

المتغير	المتوسط الحسابي	قيمة Tالجدولية	درجة الحرية	قيمة T	مستوى المعنوية
M2	4.02	1.69	29	24.542	0.000

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات نظام spss v26

من الجدول أعلاه نلاحظ أن مستوى الدلالة المعنوية (0.000) وهو أقل من (0.05) كما أن قيمة T المحسوبة (24.542) أكبر من قيمة T الجدولية المقدرة بي (1.69)، واستنادا على قاعدة اتخاذ القرار فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة والتي على أن: " تعتمد الوكالات المصرفية محل الدراسة بتطبيق سياسة واضحة لإدارة المخاطر المالية ".

ثالثا. اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة

سوف نحاول قياس دور الحوكمة المصرفية في ادارة المخاطر المالية، وهذا من خلال اختبار الفرضية الرئيسية الأولى، القائلة: **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 لأبعاد الحوكمة المصرفية على ادارة المخاطر المالية.**

ولغرض قياس هذا الأثر استخدمنا نموذج الانحدار البسيط الذي يتم بموجبه تحديد اتجاه متغيرات الحوكمة المصرفية (ضمان وجود إطار فعال للحوكمةالمصرفية، مبدأ الحقوق والمعاملة المتساوية للمساهمين، بعد مراعاة أصحاب المصالح، بعد الإفصاح والشفافية، بعد مسؤوليات مجلس الإدارة) على المخاطر المالية للمصارف، بالنسبة لأفراد عينة الدراسة، كما تم استخدام معامل التحديد لقياس مساهمة كل بعد من أبعاد الحوكمة المصرفية في ادارة المخاطر المالية

لاختبار الفرضية الرئيسية الأولى، تم تجزئتها إلى 5 فرضيات فرعية كما يلي:

1. **الفرضية الفرعية الأولى:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 لمبدأ ضمان وجود إطار فعال للحوكمة المصرفية في ادارة المخاطر المالية بالوكالات محل الدراسة.

يبين الجدول التالي نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط لتأثير مبدأ ضمان وجود إطار فعال للحوكمة المصرفية في ادارة المخاطر المالية بالوكالات محل الدراسة.

الجدول رقم (2-23): نموذج الانحدار الخطي البسيط بين مبدأ ضمان وجود إطار فعال للحوكمة المصرفية و ادارةالمخاطر المالية بالوكالات محل الدراسة.

النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل B	معامل A	T المحسوبة	مستوى الدلالة	F	مستوى الدلالة
مبدأ ضمان وجود إطار فعال لالحوكمة المصرفية	0.562	0.316	0.804	0.721	3.596	0.001	12.930	0.001

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات نظام Spss v26

من خلال الجدول نلاحظ أنه يجود لتأثير بين مبدأ ضمان وجود إطار فعال للحوكمة المصرفية وادارة المخاطر المالية، إذا بلع معامل الارتباط (0.562) وهو معامل ارتباط مرتفع مما يدل على وجود علاقة بين مبدأ ضمان وجود إطار فعال للحوكمة المصرفية وادارة المخاطر المالية عند مستوى دلالة (0.000) وهي أصغر من (0.05).

وبمعامل تحديد (0.316) أي أن مبدأ ضمان وجود اطار فعال الحوكمةالمصرفية يساهم بي (31.6%) في ادارة المخاطر المالية، كما بلغت درجة التأثير (0.721) ، ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة اختبار (F) وهي دالة احصائيا عند مستوى دلالة أقل من 0.05.

وبناءا على ما سبق فإننا نقبل الفرضية القائلة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.005 لمبدأ ضمان وجود إطار فعال لحوكمة المصارف في إدارة المخاطر المالية بالوكالات محل الدراسة.

وعليه فان معادلة نموذج الانحدار تكون كما يلي:

$$Y=0.721\ X1+0.804$$

2. **الفرضية الفرعية الثانية:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 لمبدأ الحقوق والمعاملة المتساوية للمساهمين في إدارة المخاطر المالية بالوكالات محل الدراسة.

يبين الجدول التالي نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط لتأثير مبدأ الحقوق والمعاملة المتساوية للمساهمين في ادارة المخاطر المالية بالوكالات محل الدراسة.

الجدول رقم (2-24): نموذج الانحدار الخطي البسيط بين مبدأ الحقوق والمعاملة المتساوية للمساهمين وإدارة المخاطر المالية بالوكالات محل الدراسة.

النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل الانحدار B	معامل A	T المحسوبة	مستوى الدلالة	F	مستوى الدلالة
مبدأالحقوق والمعاملة المتساوية للمساهمين	0.507	0.257	1.892	0.522	3.110	0.000	9.673	0.000

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات نظام Spss v26

من خلال الجدول يتبين لنا أن معامل الارتباط (0.507) عند مستوى دلالة (0.000) وهي أصغر من (0.05)، وبمعامل تحديد (0.257)، أي أن مبدأ الحقوق والمعاملة المتساوية للمساهمين يساهم بنسبة (25.7%) في ادارة المخاطر المالية، كمل بلغت درجة التأثير (0.522)، ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة اختبار (F) وهي دالة احصائيا عند مستوى دلالة أقل من 0.05.

وبناءا على ما سبق فإننا نقبل الفرضية القائلة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.005 لمبدأ الحقوق والمعاملة المتساوية للمساهمين في إدارة المخاطر المالية بالوكالات محل الدراسة.

وعليه فان معادلة نموذج الانحدار تكون كما يلي:

$$Y=0.522\ X2+1.892$$

3. **الفرضية الفرعية الثالثة:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 لمبدأ مراعاة أصحاب المصالح في إدارة المخاطر المالية بالوكالات محل الدراسة.

يبين الجدول التالي نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط لتأثير مبدأ مراعاة أصحاب المصالح في إدارة المخاطر المالية بالوكالات محل الدراسة.

الجدول رقم (2-25): نموذج الانحدار الخطي البسيط بين مبدأ مراعاة أصحاب المصالح في إدارة المخاطر المالية بالوكالات محل الدراسة.

النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل الانحدار B	معامل A	T المحسوبة	مستوى الدلالة	F	مستوى الدلالة
مبدأ مراعاة أصحاب المصالح	0.460	0.212	1.759	0.525	2.745	0.000	7.534	0.000

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات نظام Spss v26

من خلال الجدول نلاحظ أنه يجود لتأثير بين مبدأ مراعاة أصحاب المصالح وإدارة المخاطر المالية، إذا بلغ معامل الارتباط (0.460) وهو معامل ارتباط مرتفع مما يدل على وجود علاقة بين مبدأ مراعاة أصحاب المصالح وإدارة المخاطر المالية عند مستوى دلالة (0.000) وهي أصغر من (0.05).

وبمعامل تحديد (0.212) أي أن مبدأ مراعاة أصحاب المصالح يساهم بي (21.2%) في إدارة المخاطر المالية، كما بلغت درجة التأثير (0.525) ، ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة اختبار (F) وهي دالة إحصائيا عند مستوى دلالة أقل من 0.05.

وبناءا على ما سبق فإننا نقبل الفرضية القائلة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.005 لمبدأ مراعاة أصحاب المصالح في ادارة المخاطر المالية بالوكالات محل الدراسة.

وعليه فان معادلة نموذج الانحدار تكون كما يلي:

$$Y=0.525\ X3+1.759$$

4. **الفرضية الفرعية الرابعة:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 لمبدأ الإفصاح والشفافية في إدارة المخاطر المالية بالوكالات محل الدراسة.

يبين الجدول التالي نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط لتأثير مبدأ الإفصاح والشفافية في إدارة المخاطر المالية بالوكالات محل الدراسة.

الجدول رقم (2-26): نموذج الانحدار الخطي البسيط بين مبدأ الإفصاح والشفافيةوإدارة المخاطر المالية بالوكالات محل الدراسة.

النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل الانحدار B	معامل A	T المحسوبة	مستوى الدلالة	F	مستوى الدلالة
مبدأ الإفصاح والشفافية	0.868	0.753	0.923	0.765	9.238	0.000	85.350	0.000

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات نظام Spss v26

من خلال الجدول يتضح لنا أن مستوى الدلالة قد بلغت (0.000) وهي أصغر من (0.05) كما كان معامل الارتباط (0.868) أي هناك علاقة ارتباط كبيرة بين بعدمبدأ الافصاح والشفافية وادارة المخاطر المالية، كما كان معامل التحديد (0.753) مما يدل على أن بعد الإفصاح والشفافية يساهم في إدارة المخاطر المالية بنسبة (75.3%) وهي نسبة مرتفعة، كما بلغت درجة التأثير (0.765)، ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة اختبار (F) وهي دالة إحصائيا عند مستوى دلالة أقل من 0.05.

وبناءا على ما سبق فإننا نقبل الفرضية القائلة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.005 لمبدأ الإفصاح والشفافية في إدارة المخاطر المالية بالوكالات محل الدراسة

وعليه فان معادلة نموذج الانحدار تكون كما يلي:

$$Y=0.765\ X4+0.923$$

5. **الفرضية الفرعية الخامسة:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 لمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة فيإدارة المخاطر المالية بالوكالات محل الدراسة.

يبين الجدول التالي نتائج اختبارتحليل الانحدار الخطي البسيط لتأثير مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة فيادارة المخاطر المالية بالوكالات محل الدراسة.

الجدول رقم (2-27): نموذج الانحدار الخطي البسيط بين مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة وادارة المخاطر المالية بالوكالات محل الدراسة.

النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل الانحدار B	معامل A	T المحسوبة	مستوى الدلالة	F	مستوى الدلالة
مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة	0.593	0.352	0.616	1.008	3.899	0.001	15.202	0.001

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات نظام Spss v26

من خلال الجدول يتضح لنا أن مستوى الدلالة قد بلغت (0.000) وهي أصغر من (0.05) كما كان معامل الارتباط (0.593) أي هناك علاقة ارتباط كبيرة بين مبدأ مسؤوليات مجلس الادارة وادارة المخاطر المالية، كما كان معامل التحديد (0.352) مما يدل على أن مبدأ مسؤوليات مجلس الادارة يساهم في ادارة المخاطر المالية بنسبة (35.2%) وهي نسبة متوسطة، كما بلغت درجة التأثير (1.008)، ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة اختبار (F) وهي دالة إحصائيا عند مستوى دلالة أقل من 0.05.

وبناءا على ما سبق فإننا نقبل الفرضية القائلة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.005 لمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في إدارة المخاطر المالية بالوكالات محل الدراسة.

وعليه فان معادلة نموذج الانحدار تكون كما يلي:

$$Y=1.008\ X5+0.616$$

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل الدراسة الميدانية لعينة من الوكالات المصرفية لبنك البركة، حيث تم إسقاط الجانب النظري ميدانيا، من خلال إجراء بحث استطلاعي لعينة من موظفي وكالات بنك البركة، وبعد جمع البيانات عن طريق الاستبيان، ثم معالجتها عن طريق " spss "، وبعد المعالجة تم تبويب النتائج وتحليلها بالاعتماد على ترسانة من الأدوات الإحصائية، فضلا على الاختبارات الإحصائية التي عززت من نتائج الدراسة في الحكم على صحة الفرضيات أو نفيها.

ومن خلال الدراسة الميدانية، والتي قمنا فيها بدراسة دور الحوكمة المصرفية في إدارة المخاطر المالية، ومن خلال مناقشة التساؤلات التي دارت حولها الدراسة الميدانية، تم التوصل إلى أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين أبعاد الحوكمة المصرفية وإدارة المخاطر المالية.

الخاتمة

شهد القطاع المالي في العقود الأخيرة تطورات كبيرة ناتجة عن العولمة المالية فتحت مجالات أوسع للبنوك والمؤسسات المالية في الاستثمار وتحقيق الأرباح، وفي ظل تصاعد الأزمات المالية زاد الاهتمام بمصطلح الحوكمة المصرفية.

حيث تعد الحوكمة المصرفية مجموعة متكاملة من الأليات الداخلية الخارجية يتم من خلالها تحديد السلطات وتوزيع المسؤوليات بين الأطراف الفاعلة بالبنك، بما يهدف الى تحقيق أهداف البنك وحماية حقوق مساهميه ومودعيه وأصحاب المصالح الأخرين ذات العلاقة في ظل تقييده بحدود المخاطر المالية، ومن خلال معالجتنا لموضوعنا الذي كان حول دور الحوكمة المصرفية في ادارة المخاطر المالية في البنوك التجارية، حيث تطرقنا في الفصل الأول الى الإطار النظري والدراسات السابقة حول الموضوع.

أما في الفصل التطبيقي لدراساتنا فقد حاولنا الاجابة الاشكالية الرئيسية للدراسة من خلال الاستبيان والذي تم توزيعه على عينة من موظفي بنك البركة الجزائري، وتم الوصل الى مجموعة من النتائج، توصيات وأفاق الدراسة وتتلخص فيما يلي:

أولا. أختبار فرضيات الدراسة:

بعد عرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات، توصلنا الى مايلي:

1-الفرضية الأولى: والتي مفادها يلتزم مراجع الحسابات الخارجي بالمؤشرات المالية لمراقبة تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال بالمؤسسة، تم تأكيدها من خلال الفصل التطبيقي من خلال إجراء اختبار T-Test على نتائج اجابات أفراد عينة الدراسة حول المحور الأول وقد توصلنا إلى أن الوكالات المصرفية لبنك البركة محل الدراسة تلتزم بتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية حسب وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

2-الفرضية الثانية: والتي مفادها يلتزم مراجع الحسابات الخارجي بالمؤشرات التشغيلية لمراقبة تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال بالمؤسسة ، تم قبول هذه الفرضية حيث من خلال تحليل نتائج المحور الثاني، حيث كان المتوسط الحسابي للمحور الثاني (4.02) وهو أكبر من المتوسط المرجح الأساس للدراسة (03)،وهذا ما يدل على أن الوكالات المصرفية لبنك البركة محل الدراسة تقوم بتطبيق سياسة واضحة لإدارة المخاطر المالية

3- الفرضية الثالثة: والتي مفادها يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 لأبعاد الحوكمة المصرفية على ادارة المخاطر المالية، تم تأكيدها من خلال الفصل التطبيقي من خلال إجراء اختبار الانحدار الخطي البسيط لأبعاد المحور الأول على المحور الثاني إلى أن يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 لأبعاد الحوكمة المصرفية على ادارة المخاطر المالية.

وبناء على النتائج التي تم عرضها واختبار فرضيات الدراسة التي تحققت، تم التوصل الى نتيجة عامة مفادها أن: مراجع الحسابات الخارجي يلتزم بتطبيق معيار المراجعة NAA570 لمراقبة تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال في المؤسسات محل المراجعة.

ثانيا-نتائج الدراسة:

فيما يتعلق بنتائج البحث فقد تمثلت في الآتي:

1. تعد الحوكمة المصرفية نظاما واستراتيجية ادارية تنظيمية من شأنها تحقيق كفاءة الاقتصاد، كما تمكن من حل مشكلة تضاراب المالح بالبنوك، وتسعى هذه الاستراتيجية الى تحقيق الافصاح والشفافية، والثقة في المعلومات مما يؤدي الى تحسين الأداء المالي بالبنوك.
2. ترتبط الحوكمة المصرفية بتكامل وترابط من المحددات الخارجية وأخرى داخلية تشكل فيما بينها الإطار الذي تعمل ضمنه، كما أن فعالية ونجاح الحوكمة يتوقف على دور البنك المركزي من جهة وادارة البنك من جهة أخرى.
3. تتطلب ادارة المخاطر المالية استخدام أدوات وتقنيات لقياس وتحليل المخاطر بشكل دقيق، وتطوير سياسات واجراءات فعالة للتعامل مع هذه المخاطر بطريقة تحقق التوازن بين تحقيق الأرباح والحفاظ على الاستقرار المالي.
4. يقوم مجلس الادارة بدور أساسي في تطبيق الحوكمة المصرفية وادارة المخاطر المالية في البنك حيث تقع على عاتقه مسؤولية فهم أنواع المخاطر المالية، كما تتحمل مجالس الادارة في البنوك مسؤولية وضع أهداف الحوكمة المصرفية.

5. ان تطبيق مقررات ومتطلبات أعمال لجنة بازل يمثل فرصة هامة لارساء قواعد الحوكمة المصرفية السليمة في البنوك.
6. حتى تضمن البنوك الجزائرية نجاحها الدائم يجب أن تعمل على تعزيز مختلف مؤشراتها المالية، وذلك من تبني أسس وقواعد تنظيمية ورقابية رشيدة ومحكمة.

ثالثا-آفاق الدراسة:

يمكن أن تكون هذه الدراسة بمثابة مرحلة تمهيدية يمكن إستغلالها للبحث في مواضيع مستقبلية أخرى وإشكاليات جديدة لها، وعليه تكون افاق هذا البحث كالتالي:

- دور البنك في ارساء مبادئ الحوكمة المصرفية في البنوك التجارية.
- العوامل المؤثرة على تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية
- دور الحوكمة المصرفية في تجنب الفشل المالي.

قائمة المراجع

I- المراجع باللغة العربية

أولا. الكتب

1) براني أبو شهد عبد الناصر، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 20130.
2) جوناثان تشاركهام، إرشادات لأعضاء مجالس إدارة البنوك، ترجمة مركز المشروعات الدولية الخاصة، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات، 2005.
3) حماد طارق عبد العال،إدارة المخاطر: أفراد-إدارات-شركات-بنوك، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2007..
4) سلطة النقد الفلسطينية، دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين، الطبعة الأولى، غزة، 2009
5) طارق الله خان، إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المملكة العربية السعودية2009 .
6) عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، مصر، 2009.
7) محسن أحمد الخضيري، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2009.
8) محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والاداري دراسة مقارنة، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009.
9) المعهد المصرفي المصري، نظام الحوكمة في البنوك: مفاهيم مالية، العدد 06، القاهرة، مصر.
10) نبيل حشاد، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، دون دار النشر، بيروت، لبنان، 2010.
11) يوسف محمد سحن، محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر، بنك الاستثمار القومي، القاهرة، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2010.

ثانيا. البحوث العلمية

12) أفروخ رانيا، دور حوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسات-دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات-، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمدخيضر –بسكرة، 2006.
13) ايهاب ديب مصطفى رضوان، أثر التدقيق الداخلي على ادارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية- دراسة حالة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، 2012.
14) بريش عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية زيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2015.

15) رميسةكلاش، المخاطر المالية في البنوك التجارية وأثرها على الأداء المالي- دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر 2004-2018، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر2018

16) سايح نوال،مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر وانعكاسه على تجسيد متطلبات حوكمة الشركات في الجزائر، -دراسة إستقصائية لمجموعة من الشركات"، أطروحة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص: مالية محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصاديةوالتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف-1، الجزائر، 2018

ثالثا. المجلات العلمية

17) توام زهية، المراجعة الداخلية كمقارنة جديدة لإدارة المخاطر المصرفية، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، الجزائر، المجلد 05، العدد 01، 2014.

18) عيسى نبوية، أوبختي نصيرة، بوجنان التوفيق، دور الحوكمة في الرفع من أداء المؤسسة المصرفية- دراسة حالة القرض الشعبي بولاية تلمسان، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 04، العدد 02، جامعة الوادي، الجزائر، 2019.

19) نبراس محمد عباس العامري، استعمال نموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر في إدارة المخاطر المصرفية- دراسة في عينة من المصارف العراقية الخاصة، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العدد 21، العراق، 2012.

20) هاني منال، اتفاقية بازل 3 ودورها في إدارة المخاطر المصرفية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 01، العدد 16، 2017.

21) هيدوب ريمة ليلى، محمد زرقون، دور الأطراف الداخلية لحوكمة الشركات في تحقيق متطلبات الإفصاح المحاسبي وتفعيل السوق المالية الجزائرية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 12، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، 2017.

رابعا. الملتقيات

22) خليل عطا الله وراد، الدور المتوقع للمدقق الداخلي عند تقديم خدمات التأكيد في البنوك التجارية الأردنية في ظل الحاكمية المؤسسية، بحث مقدم الى المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، 2005.

23) عادل فطوش أمال ولد قادة،آلية تطبيق الحوكمة داخل الجهاز المصرفي، المؤتمر الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، يوم 19-20 نوفمبر 2013، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر.

24) نوال بن عمارة، إدارة المخاطرة في مصارف المشاركة، ورقة علمية قدمت ضمن الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، يومي 20-21 أكتوبر، 2009.

II- المراجع باللغة الأجنبية

25) Basel Committee on Banking Supervision Principles for Enhancing Corporate Governance، bank for international settlement، Switzerland، October 2010.

26) Basel Committee on Banking Supervision, Guidelines Corporate Governance Principles for Banks, 2015.

قائمة الملاحـــق

الملحق رقم (01): استمارة الاستبيان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي اليزي

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم مالية ومحاسبة

الأخ الفاضل، الأخت الفاضلة

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

في إطار انجاز مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر في علوم مالية ومحاسبة، ، نقدم لكم هذا الاستبيان الذي نهدف من خلاله لقياس **دور الحوكمة المصرفية في إدارة المخاطر المالية**، وبصفتكم الشخص المؤهل لتزويدنا بالمعلومات المناسبة لهذا الموضوع، لذا نرجو منكم الإجابة على أسئلة هذا الاستبيان بصدق وموضوعية، وذلك بوضع علامة (x) أمام الإجابة التي تناسبكم. ونحيطكم علما بأن إجابتكم ستحظى بالسرية التامة، وأنها ستستخدم لإثراء البحث العلمي فقط.

ولكم منا جزيل الشكر والتقدير مسبقا على مساهمتكم الفعالة في انجاز هذه الدراسة.

الجزء الأول: البيانات الشخصية والوظيفية:

نرجو منكم وضع علامة (x) في المكان الذي يناسب اختياركم:

1-الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐

2-السن :

أقل من 30 سنة ☐ من 30 إلى أقل من 40 عام ☐

من 40 إلى أقل من 50 عام ☐ 50 سنة فما فوق ☐

3-المستوى التعليمي : ليسانس ☐ ماستر ☐ ماجستير ☐

دكتوراه ☐ شهادة مهنية ☐

4-المركز الوظيفي:

رئيس قسم ☐ إطار مالي ☐ محاسب ☐

مدقق داخلي ☐ موظف إدارة المخاطر ☐

5-سنوات الخبرة:

أقل من 05 سنوات ☐ من 06 إلى 10 سنوات ☐

من 11 إلى 15 سنة ☐ 15 سنة فأكثر ☐

6-عدد الدورات التدريبية في مجال المخاطر المالية:

أقل من 05 ☐ من 05 الى 10 ☐ أكثر من 10 ☐

الجزء الثاني: محاور الاستبيان:

المحور الأول: الحوكمة المصرفية

أبعاد الحوكمة المصرفية وعبارات القياس						
بعد ضمان وجود إطار فعال لحوكمة المصارف		موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
01	يتم توزيع المسؤوليات والمصالح بشكل واصح وبما يخدم مصلحة البنك.					
02	توجد في البنك لجنة متخصصة تعمل على تقويم وادارة المخاطر.					
03	تتوافق المتطلبات الرقابية بالنزاهة والسلطة اللازمة للقيام بواجباتها.					
04	يلتزم مجلس ادارة البنك بتطبيق أعلى معايير الأداء المهني.					
مبدأ الحقوق والمعاملة المتساوية للمساهمين:		موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
05	للبنك آليات وقوانين تمكن المساهمين من انتخاب أو عزل أعضاء مجلس الإدارة.					
06	يحصل المساهمون على كافة المعلومات المادية ذات الصلة بالبنك في الوقت المناسب.					
07	للبنك بنود نمكن المساهم من توجيه أسئلة عن تقرير المراجع الخارجي.					
08	يتم استشارة جميع المساهمين من قبل ادارة البنك في حالة اتخاذ قرارات تؤثر على مصالحهم.					
بعد مراعاة أصحاب المصالح:		موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
09	يعمل البنك على تشجيع التعاون مع أصحاب المصالح.					
10	توجد آليات تمكن الموظفين من إيصال أرائهم واقتراحاتهم.					
11	للبنك آليات تضمن حصول أصحاب المصالح على المعلومات ذات الصلة وبالقدر الكافي وفي الوقت المناسب.					
12	هناك موقع الكتروني أو هاتف خاص لتلقي شكاوى العاملين في حالة الممارسات غير الأخلاقية وغير القانونية ضدهم.					

	بعد الإفصاح والشفافية:	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
13	يلتزم البنك بإصدار القوائم المالية في الوقت المحدد وطبقا للمعايير المحاسبية الدولية.					
14	يقوم البنك بتوكيل مراجع خارجي مستقل وكفء ومؤهل يقدم تأكيدات أن القوائم المالية تعبر بصدق عن المركز المالي للبنك.					
15	يفصح البنك عن أهدافه المستقبلية وخططه المالية.					
16	يتم تقديم صورة واضحة عن المخاطر المالية المتوقعة وسياسة إدارتها.					
	بعد مسؤوليات مجلس الإدارة	**موافق تماما**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق تماما**
17	يتم تعيين رئيس مجلس الإدارة من بين أعضاء مجلس الإدارة بعد موافقة الجهة الرقابية.					
18	يقوم مجلس الإدارة بوضع إطار واضح من السياسات والأهداف بما في ذلك موازنات وعمليات مالية.					
19	يقع على عاتق مجلس الادارة مسؤولية التأكد من التزام عمليات البنك بكافة القوانين السارية.					

المحور الثاني: المخاطر المالية

نرجو منكم وضع علامة (x) في المكان الذي يناسب اختياركم.

	العبارة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
01	يوجد بالوكالة قسم يختص بإدارة المخاطر البنكية.					
02	إدارة المخاطر هي مسؤولية أطراف رئيسية في هيكل حوكمة البنك.					
03	تقوم السلطات التنظيمية والقانونية بتوفير قواعد إرشادية حول إدارة المخاطر المالية.					
04	يقوم مجلس الإدارة بالتأكد من أن نظم المخاطر تطبق في الوكالات بشكل جيد في جميع الأوقات.					
05	يوجد بالبنك لجنة للمخاطر تراجع استراتيجيات وسياسات المخاطر المالية.					
06	تراقب اللجنة استخدام إدارة المخاطر المالية للأساليب والمعايير الدولية في قياس المخاطر المالية.					
07	ترفع اللجنة تقارير دورية عن طبيعة وحجم المخاطر المالية التي يتعرض لها البنك.					

08	تقوم إدارة المخاطر المالية في البنك بتقييم المخاطر الحالية والمتوقعة.					
09	تعمل إدارة المخاطر المالية على مراجعة الالتزام بسياسات المخاطر في البنك.					

الملحق رقم (02): مخرجات برنامج spss

نتائج اختبار ثبات الاستبيان

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	30	100,0
	Exclue[a]	0	,0
	Total	30	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,921	4

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,838	4

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,702	4

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,826	4

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,747	3

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,924	19

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,882	9

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,941	28

نتائج اختبار الارتباط للمحور الأول

Corrélations

		M1Q1	M1Q2	M1Q3	M1Q4	M1
M1Q1	Corrélation de Pearson	1	,812**	,775**	,784**	,737**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000
	N	30	30	30	30	30
M1Q2	Corrélation de Pearson	,812**	1	,641**	,647**	,657**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000	,000
	N	30	30	30	30	30
M1Q3	Corrélation de Pearson	,775**	,641**	1	,896**	,702**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,000	,000
	N	30	30	30	30	30
M1Q4	Corrélation de Pearson	,784**	,647**	,896**	1	,786**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000		,000
	N	30	30	30	30	30
M1	Corrélation de Pearson	,737**	,657**	,702**	,786**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	
	N	30	30	30	30	30

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Corrélations

		M1Q5	M1Q6	M1Q7	M1Q8	M1
M1Q5	Corrélation de Pearson	1	,645**	,327	,654**	,582**
	Sig. (bilatérale)		,000	,078	,000	,001
	N	30	30	30	29	30
M1Q6	Corrélation de Pearson	,645**	1	,717**	,681**	,754**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000	,000
	N	30	30	30	29	30
M1Q7	Corrélation de Pearson	,327	,717**	1	,452*	,639**
	Sig. (bilatérale)	,078	,000		,014	,000
	N	30	30	30	29	30
M1Q8	Corrélation de Pearson	,654**	,681**	,452*	1	,911**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,014		,000
	N	29	29	29	29	29
M1	Corrélation de Pearson	,582**	,754**	,639**	,911**	1
	Sig. (bilatérale)	,001	,000	,000	,000	
	N	30	30	30	29	30

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

Corrélations

		M1Q9	M1Q10	M1Q11	M1Q12	M1
M1Q9	Corrélation de Pearson	1	,440*	,588**	,367*	,605**
	Sig. (bilatérale)		,015	,001	,046	,000
	N	30	30	30	30	30
M1Q10	Corrélation de Pearson	,440*	1	,726**	-,023	,805**
	Sig. (bilatérale)	,015		,000	,902	,000
	N	30	30	30	30	30
M1Q11	Corrélation de Pearson	,588**	,726**	1	,457*	,830**
	Sig. (bilatérale)	,001	,000		,011	,000
	N	30	30	30	30	30
M1Q12	Corrélation de Pearson	,367*	-,023	,457*	1	,346
	Sig. (bilatérale)	,046	,902	,011		,061
	N	30	30	30	30	30
M1	Corrélation de Pearson	,605**	,805**	,830**	,346	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,061	
	N	30	30	30	30	30

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Corrélations

		M1Q13	M1Q14	M1Q15	M1Q16	M1
M1Q13	Corrélation de Pearson	1	,632**	,575**	,211	,784**
	Sig. (bilatérale)		,000	,001	,263	,000
	N	30	30	30	30	30
M1Q14	Corrélation de Pearson	,632**	1	,655**	,577**	,732**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,001	,000
	N	30	30	30	30	30
M1Q15	Corrélation de Pearson	,575**	,655**	1	,589**	,669**
	Sig. (bilatérale)	,001	,000		,001	,000
	N	30	30	30	30	30
M1Q16	Corrélation de Pearson	,211	,577**	,589**	1	,277
	Sig. (bilatérale)	,263	,001	,001		,138
	N	30	30	30	30	30
M1	Corrélation de Pearson	,784**	,732**	,669**	,277	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,138	
	N	30	30	30	30	30

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Corrélations

		M1Q17	M1Q18	M1Q19	M1
M1Q17	Corrélation de Pearson	1	,392*	,667**	,662**
	Sig. (bilatérale)		,032	,000	,000
	N	30	30	30	30
M1Q18	Corrélation de Pearson	,392*	1	,520**	,707**
	Sig. (bilatérale)	,032		,003	,000
	N	30	30	30	30
M1Q19	Corrélation de Pearson	,667**	,520**	1	,835**
	Sig. (bilatérale)	,000	,003		,000
	N	30	30	30	30
M1	Corrélation de Pearson	,662**	,707**	,835**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	
	N	30	30	30	30

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

نتائج اختبار الارتباط للمحور الثاني

Corrélations

		M2Q1	M2Q2	M2Q3	M2Q4	M2Q5	M2
M2Q1	Corrélation de Pearson	1	,372*	-,190	,054	,109	,279
	Sig. (bilatérale)		,043	,314	,776	,567	,135
	N	30	30	30	30	30	30
M2Q2	Corrélation de Pearson	,372*	1	,327	,626**	,767**	,805**
	Sig. (bilatérale)	,043		,078	,000	,000	,000
	N	30	30	30	30	30	30
M2Q3	Corrélation de Pearson	-,190	,327	1	,609**	,538**	,621**
	Sig. (bilatérale)	,314	,078		,000	,002	,000
	N	30	30	30	30	30	30
M2Q4	Corrélation de Pearson	,054	,626**	,609**	1	,831**	,878**
	Sig. (bilatérale)	,776	,000	,000		,000	,000
	N	30	30	30	30	30	30
M2Q5	Corrélation de Pearson	,109	,767**	,538**	,831**	1	,939**
	Sig. (bilatérale)	,567	,000	,002	,000		,000
	N	30	30	30	30	30	30
M2	Corrélation de Pearson	,279	,805**	,621**	,878**	,939**	1
	Sig. (bilatérale)	,135	,000	,000	,000	,000	
	N	30	30	30	30	30	30

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Corrélations

		M2Q6	M2Q7	M2Q8	M2Q9	M2
M2Q6	Corrélation de Pearson	1	,703**	,747**	,695**	,907**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000
	N	30	30	30	30	30
M2Q7	Corrélation de Pearson	,703**	1	,731**	,675**	,792**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000	,000
	N	30	30	30	30	30
M2Q8	Corrélation de Pearson	,747**	,731**	1	,934**	,797**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,000	,000
	N	30	30	30	30	30
M2Q9	Corrélation de Pearson	,695**	,675**	,934**	1	,765**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000		,000
	N	30	30	30	30	30

M2	Corrélation de Pearson	,907**	,792**	,797**	,765**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	
	N	30	30	30	30	30

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

نتائج اختبار الارتباط لمحاور الدراسة

Corrélations

		M1	M2	M
M1	Corrélation de Pearson	1	,736**	,907**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000
	N	30	30	30
M2	Corrélation de Pearson	,736**	1	,952**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000
	N	30	30	30
M	Corrélation de Pearson	,907**	,952**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	
	N	30	30	30

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

نتائج خصائص أفراد عينة الدراسة

Statistiques

		الجنس	السن	التعليمي_المستوى	الوظيفي_المركز	الخبرة_سنوات	الدورات_عدد
N	Valide	30	30	30	30	30	30
	Manquant	0	0	0	0	0	0

الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	20	66,7	66,7	66,7
	أنثى	10	33,3	33,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

السن

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé

Valide	سنة 30 من أقل	6	20,0	20,0	20,0
	سنة 40 من أقل الى 30 من	16	53,3	53,3	73,3
	سنة 50 من أقل الى 40 من	6	20,0	20,0	93,3
	سنة 50 من أكبر	2	6,7	6,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

التعليمي_المستوى

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ليسانس	10	33,3	33,3	33,3
	ماستر	11	36,7	36,7	70,0
	دكتوراه	6	20,0	20,0	90,0
	مهنية شهادة	3	10,0	10,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

الوظيفي_المركز

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	قسم رئيس	8	26,7	26,7	26,7
	مالي اطار	13	43,3	43,3	70,0
	محاسب	2	6,7	6,7	76,7
	داخلي مدقق	2	6,7	6,7	83,3
	المخاطر ادارة موظف	5	16,7	16,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

الخبرة_سنوات

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سنوات 05 من أقل	9	30,0	30,0	30,0
	سنوات 10 الى 06 من	12	40,0	40,0	70,0
	سنة 15 الى 11 من	3	10,0	10,0	80,0
	سنة 15 من أكثر	6	20,0	20,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

الدورات_عدد

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	دورات 05 من أقل	28	93,3	93,3	93,3
	دورات 10 الى 05 من	2	6,7	6,7	100,0

Total	30	100,0	100,0	

المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري للمحور الأول

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
M1Q1	30	3	5	4,47	,776
M1Q2	30	2	5	4,20	,887
M1Q3	30	2	5	4,53	,776
M1Q4	30	3	5	4,67	,661
T1	30	2,75	5,00	4,4667	,70016
N valide (liste)	30				

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
M1Q4	30	3	5	4,67	,661
M1Q5	30	3	5	4,43	,817
M1Q6	30	1	5	4,30	1,119
M1Q7	30	1	5	3,77	1,165
T2	30	2,00	5,00	4,0833	,87181
N valide (liste)	30				

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
M1Q9	30	3	5	4,60	,675
M1Q10	30	1	5	4,00	1,509
M1Q11	30	2	5	4,13	1,008
M1Q12	30	1	5	4,50	,974
T3	30	2,50	5,00	4,3083	,78697
N valide (liste)	30				

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
M1Q13	30	1	5	4,33	1,184
M1Q14	30	1	5	3,93	1,413
M1Q15	30	1	5	3,80	1,215
M1Q16	30	1	5	4,13	1,196
T4	30	1,75	5,00	4,0500	1,01794

N valide (liste)	30				

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
M1Q17	30	3	5	4,60	,675
M1Q18	30	3	5	4,47	,730
M1Q19	30	3	5	4,73	,521
T5	30	3,00	5,00	4,6000	,52814
N valide (liste)	30				

المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري للمحور الثاني

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
M2Q1	30	1	5	3,10	1,749
M2Q2	30	1	5	4,03	1,426
M2Q3	30	3	5	4,50	,777
M2Q4	30	1	5	4,10	1,348
M2Q5	30	1	5	3,93	1,484
M2Q6	30	1	5	3,87	1,383
M2Q7	30	2	5	4,03	1,033
M2Q8	30	3	5	4,37	,850
M2Q9	30	3	5	4,27	,828
M2	30	2,11	5,00	4,0222	,89766
N valide (liste)	30				

نتائج اختبار الفرضيات

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
M1	30	4,3017	,65094	,11884

M2	30	4,0222	,89766	,16389

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,562[a]	,316	,291	,75559

a. Prédicteurs : (Constante), T1

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 0					
					Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Inférieur	Supérieur
M1	36,196	29	,000	4,30167	4,0586	4,5447
M2	24,542	29	,000	4,02222	3,6870	4,3574

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	T1[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : M2

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	7,382	1	7,382	12,930	,001[b]
	de Student	15,986	28	,571		
	Total	23,368	29			

a. Variable dépendante : M2

b. Prédicteurs : (Constante), T1

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	,804	,906		,887	,382
	T1	,721	,200	,562	3,596	,001

a. Variable dépendante : M2

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	T2[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : M2

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,507[a]	,257	,230	,78758

a. Prédicteurs : (Constante), T2

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	6,000	1	6,000	9,673	,004[b]
	de Student	17,368	28	,620		
	Total	23,368	29			

a. Variable dépendante : M2

b. Prédicteurs : (Constante), T2

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1,892	,700		2,703	,012
	T2	,522	,168	,507	3,110	,004

a. Variable dépendante : M2

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	T3[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : M2

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,460[a]	,212	,184	,81094

a. Prédicteurs : (Constante), T3

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	4,955	1	4,955	7,534	,010[b]
	de Student	18,413	28	,658		
	Total	23,368	29			

a. Variable dépendante : M2

b. Prédicteurs : (Constante), T3

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1,759	,838		2,101	,045
	T3	,525	,191	,460	2,745	,010

a. Variable dépendante : M2

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	T4[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : M2

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,868[a]	,753	,744	,45405

a. Prédicteurs : (Constante), T4

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	17,595	1	17,595	85,350	,000[b]
	de Student	5,772	28	,206		
	Total	23,368	29			

a. Variable dépendante : M2

b. Prédicteurs : (Constante), T4

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	,923	,346		2,672	,012
	T4	,765	,083	,868	9,238	,000

a. Variable dépendante : M2

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	T5[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : M2

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,593[a]	,352	,329	,73546

a. Prédicteurs : (Constante), T5

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	8,223	1	8,223	15,202	,001[b]
	de Student	15,145	28	,541		
	Total	23,368	29			

a. Variable dépendante : M2

b. Prédicteurs : (Constante), T5

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	-,616	1,197		-,514	,611
	T5	1,008	,259	,593	3,899	,001

a. Variable dépendante : M2